

Distr.: General
19 June 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة

(٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٤	١٣-١	الأول - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
٤	٥-١	ألف - فعالية المعونات: التركيز على أفريقيا
		باء - القدرات البشرية والاجتماعية لأغراض التنمية في مجتمع عالمي قائم على
٥	٩-٦	المعارف
٦	١٣-١٠	جيم - استعراض قائمة أقل البلدان نمواً
٧	٦٠-١٤	الثاني - فعالية المعونات: التركيز على أفريقيا
٧	٣٠-١٥	ألف - اتجاهات تدفق المعونة
٧	٢٦-١٥	١ - شكل المعونات
١١	٣٠-٢٧	٢ - المساعدة المتعددة الأطراف
١٢	٣٥-٣١	باء - احتياجات أفريقيا من المعونات الإضافية
١٣	٥٠-٣٦	جيم - المشهد الناشئ عن الإيدز: فعالية المعونات والشراكات
١٦	٦٠-٥١	دال - استنتاجات وتوصيات

		الثالث - تسخير الطاقات البشرية والاجتماعية لأغراض التنمية في مجتمع عالمي يقوم على
٢٠	١١٤-٦١	المعرفة
٢٠	٦٤-٦١	ألف - أقل البلدان نموا: عجز متزايد في القدرات البشرية والاجتماعية
٢١	٧٦-٦٥	باء - التحديات والمخاطر الجديدة
٢٣	١١٤-٧٧	جيم - النهج المتوخاة والإجراءات الابتكارية
٢٣	٨١-٧٨	١ - أوجه التكافل بين التعليم والصحة
٢٤	٨٥-٨٢	٢ - تأمين إمكانية الاستفادة
٢٥	٩٥-٨٦	٣ - ضمان النوعية والمرونة
٢٦	١٠١-٩٦	٤ - إقامة أطر مؤسسية ابتكارية: دور جديد للحكومة
٢٨	١٠٦-١٠٢	٥ - تعزيز الطاقات الاجتماعية
٢٨	١١١-١٠٧	٦ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٩	١١٢	٧ - الابتكار في التمويل
٣١	١١٤-١١٣	٨ - تكوين الشراكات الخارجية
٣٢	١٦٨-١١٥	الرابع - تحديد أقل البلدان نموا
٣٢	١٢٠-١١٥	ألف - مقدمة
٣٣	١٤٥-١٢١	باء - تحسين معايير تحديد أقل البلدان نموا
٣٣	١٢٤-١٢٣	١ - البلدان الكثيرة السكان
٣٣	١٢٨-١٢٥	٢ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيبه من الدخل القومي الإجمالي
٣٤	١٣٤-١٢٩	٣ - دليل نوعية الحياة المادية المعزز - دليل الرصيد البشري
٣٥	١٣٩-١٣٥	٤ - دليل الضعف الاقتصادي
٣٦	١٤٤-١٤٠	٥ - دور نبذات الضعف القطرية
٣٧	١٤٥	٦ - المسائل التقنية

٣٧	١٥٠-١٤٦	استعراض الدلائل الأخرى ذات الصلة	جيم -
٣٨	١٥٢-١٥١	حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	دال -
٣٨	١٥٦-١٥٣	حالة جزر ملديف	هاء -
٣٩	١٦٢-١٥٧	عملية انتقالية ميسرة للبلدان المرفوعة أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا	واو -
			الآثار المترتبة على رفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا والمكاسب الفعلية	زاي -
٤٠	١٦٨-١٦٣	للاتتماء إلى هذه الفئة من البلدان	
٤١	١٧١-١٦٩	أساليب العمل وبرنامج عمل اللجنة	الخامس -
٤٢	١٧٧-١٧٢	تنظيم الدورة	السادس -

المرفقات

٤٥	ردود الفعل المحتملة لشركاء التنمية الثنائيين إزاء رفع صفة أقل البلدان نموا عن بلد ما	الأول -
		الامتيازات التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا والآثار المتوقعة لرفع بلد ما	الثاني -
٤٨	من قائمة أقل البلدان نمو	

الفصل الأول

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

ألف - فعالية المعونات: التركيز على أفريقيا

تلتزم بما المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه تلك الاقتصادات: فقد ازدادت نسبة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ازديادا هاما، في حين انخفضت الالتزامات الخاصة بالبنية الأساسية والخدمات الاقتصادية، والبنية الأساسية الإنتاجية والمشاريع المتعددة القطاعات. وظهر اتجاه آخر خلال التسعينات تجلّى في ازدياد المعونات الطارئة والمنح وذلك في شكل إعفاء من الديون. وقد أدى تقلب المعونات الواردة واتسامها بعدم الاستقرار إلى عرقلة فعاليتها، في حين أن اعتماد الكثير من البلدان النامية على تلقي معونات غير مستقرة، إضافة إلى انتشار صدمات من مصادر خارجية، قد زاد من تأثر الكثير من الاقتصادات الأكثر فقرا.

٣ - وتؤكد اللجنة أن الهدف الرئيسي للمعونة والمساعدة ينبغي أن يكون بناء القدرات في البلدان المستفيدة، أي خلق وتطوير القدرات البشرية والاجتماعية التي من شأنها أن تعزز التنمية المستقلة والابتكار والتغيير. وفي ضوء هذا الهدف الشامل، ينبغي البت في أولويات المعونة بالشراكة مع البلدان المانحة والبلدان المستفيدة معا في سياق استراتيجيات تنمية تبناها وتصممها البلدان المستفيدة نفسها بشكل كامل. ولما كانت المعونة تعطي أفضل النتائج في بيئة من السياسات الجيدة والمستقرة، لذا فإن تحسين الحكم والمؤسسات في البلدان النامية يساعد على تحسين الخدمات ويسهم في فعالية المعونة. كما أن اعتماد نهج شمولي يعكس أوجه التآزر بين القطاعات والوكالات والبرامج يساعد على تحسين فعالية المعونات. وأخيرا، لما كان المجتمع المدني الناشط يحسن الخدمات العامة، لذا فإن اعتماد نهج قائم على المشاركة إزاء تصميم المشاريع وتقديم الخدمات

١ - انخفضت المعونات التي حصلت عليها منطقة أفريقيا انخفاضا حادا في السنوات الأخيرة. كما لا تزال المنطقة متخلفة في قدراتها البشرية والاجتماعية، في الوقت الذي تواجه فيه تحديات قديمة وجديدة في شكل فقر مستحکم وانعدام متزايد للمساواة، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، إضافة إلى انتشار الصراعات الإقليمية. ورغم هذه الصعوبات، فإن نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تندفق إلى أقل البلدان نموا لا تروي قصة مشجعة. وانخفضت المعونات التي تقدمها البلدان التي تتألف منها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نموا من حوالي ٣٧ في المائة من مجموع معونات المانحين خلال فترة ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة خلال فترة ١٩٩٩-٢٠٠٠^(١). وثمة حاجة ملحة لإعادة حشد الأنصار المؤيدين لتقديم المعونة إلى المنطقة. ويمكن أن يعزى سبب استقرار المستوى العام لتدفقات المعونة منذ عام ١٩٩٠ إلى انتهاء الحرب الباردة، وهي الفترة التي كان الكثير مما يدعى بالمعونة يقدم خلالها لا بهدف التنمية بقدر ما كان الهدف منها تأمين الولاء السياسي. والعامل الثاني هو اضمحلال دور واهتمام القوى الاستعمارية السابقة في عملية تنمية مستعمراتها السابقة. والسبب الثالث هو تزايد الضغط على الميزانيات الوطنية للجهات المانحة، والسبب الرابع هو خيبة أمل الجهات المانحة بأداء الجهات المستفيدة وقلقها من أن ما تقدمه من مساعدة لا يحقق الأهداف المتوخاة.

٢ - وعلاوة على انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، فإن هناك تحولا في الأهداف التي

أفريقيا، فإن اللجنة تحت البلدان الأفريقية على الصعيدين الوطني والإقليمي، للبحث عن نهج ابتكارية لإقامة شراكات لتنمية أفريقيا ومساعدتها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا السياق، تقترح اللجنة أيضا قيام أسرة الأمم المتحدة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي) بإنشاء بوابة للتنمية والمعونة في أفريقيا بغرض توفير بوابة لجميع مشاريع التنمية والمعونة في أفريقيا بما في ذلك المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

باء - القدرات البشرية والاجتماعية لأغراض التنمية في مجتمع عالمي قائم على المعارف

٦ - إن تحسين القدرات البشرية والاجتماعية أمر ضروري لعملية التنمية. وعندما تحرز عملية التنمية تقدما، تنشأ تحديات وتهديدات جديدة تستدعي نهجا جديدة ودينامية. وهناك جانبان محوريان مترابطان لتنمية الموارد البشرية وهما الصحة والتعليم. ورغم ما تحقق من تقدم في هذين المجالين بوجه عام، لم يكن أداء جميع المناطق النامية على قدم المساواة. وبشكل خاص، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متخلفة في الأداء التعليمي على جميع الصعد وفي الأوضاع الصحية. لذا فإن اللجنة تعيد التأكيد على أن البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية في أفريقيا، تحتاج إلى إعادة صياغة استراتيجياتها الإنمائية، بما في ذلك التنمية البشرية، بغية أن تتمكن من المشاركة مشاركة كاملة في المجتمع العالمي المعاصر القائم على المعارف^(٧).

٧ - إن العولمة تثير تحديات وتتيح فرصا. ولكن إذا لم تجابه هذه التحديات، فإنه لا يمكن اغتنام الفرص فتنشأ تهديدات جديدة. وعندما لا تتحقق القدرات البشرية والاجتماعية بصورتها الكاملة، فإن الفقر وانعدام المساواة قد يتفاقمان. وقد تغيرت أهداف النظامين التعليمي والصحي

يمكن أن يؤدي إلى تحسينات هامة، بالمقارنة مع النهج التكنوقراطية من القمة إلى القاعدة. إذ إن المعونة الفعالة تتم الاستثمار الخاص.

٤ - وفيما يتعلق بالبلدان المانحة، تشعر اللجنة بأن هناك عددا من الأولويات التي يمكن أن تجعل المعونة أكثر فعالية، بما في ذلك تحسين التركيز على البلدان المنخفضة الدخل، والدعم الفعال للحكومات في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وأنشطة المعونة الخاصة ببلدان بحد ذاتها والتكاملة مع أولويات التنمية المحلية والمشاركة الفعالة للبلدان المستفيدة في تصميم وإدارة برامج المعونة. وفي حالة أفريقيا، تقتضي حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع في الكثير من البلدان، فضلا عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، إجراء تحويلات إضافية كبيرة للموارد إلى جانب المتطلبات العامة لتخفيف حدة الفقر وتسريع النمو.

٥ - وتؤكد اللجنة على أهمية التبرني، لأن البلدان تتحمل مسؤولية رئيسية عن تنميتها. وتشير اللجنة إلى أن ورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي تركز على الأهداف المشتركة المتعلقة بالفقر، والحوار المتعلق بالسياسات، ومشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع، يمكن أن تعتبر محاولة أولى من أجل إقامة شراكات فعالة. كما أن المبادرات الجديدة تجسد ابتكارات مؤسسية هامة، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا^(٨). ويعد التعاون الإقليمي، مثل ذلك التعاون الذي يجري تشجيعه من خلال الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، في مجالات البنية التحتية للنقل وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبحوث الزراعية والصحية التطبيقية، والتعليم والصحة والأمن، عناصر بالغة الأهمية في التنمية الأفريقية. وبناء على الخبرة الإيجابية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في

لإنشاء صندوق خاص لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب^(٤).

جيم - استعراض قائمة أقل البلدان نمواً

١٠ - استناداً إلى الأعمال التي قامت بها الأمانة العامة واجتماع فريق الخبراء المعني بمنهجية تحديد أقل البلدان نمواً، وبناء على ما أجرته اللجنة من مداورات، فإنها قامت بصياغة عدد من التوصيات استجابة إلى الطلب الذي تقدم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٣/٢٠٠١ من أجل (أ) تنقيح المعايير المستخدمة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، والمزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٣؛ (ب) إعادة النظر في مقترح اللجنة لإخراج جزر ملديف من القائمة؛ (ج) وأهمية كفالة الانتقال السلس من وضع البلد الأقل نمواً للبلدان التي أخرجت من القائمة.

١١ - وتوصي اللجنة بأن يستعاض عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المعايير الحالية المتبعة للإخراج من القائمة وذلك حرصاً على الوضوح والاتساق. لذا فإن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات سيعتمد، لغرضي الإدراج والإخراج، على البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المستخدمة في أطلس البنك الدولي. ولما كان دليل نوعية الحياة المادية المعزز لا يعكس على نحو كاف ما الذي يهدف هذا الدليل إلى تصويره - أي مستوى الرأسمال البشري - لذا فإنه يقترح أيضاً إعادة تسمية هذا الدليل بمؤشر الرصيد البشري. وحيث إن التعليم الابتدائي ينعكس في معدل إتقان البالغين للقراءة والكتابة، لذا فإن اللجنة توصي أيضاً بمحذف التسجيل في المدارس الابتدائية من دليل نوعية الحياة المادية المعزز/دليل الرصيد البشري والتركيز على نسبة إجمالي التسجيل في المدارس الثانوية بوصفه مؤشراً أفضل عن مستوى التعليم.

وهيكلهما تغيراً كبيراً، مما يتطلب إعادة تصميم السياسات والمؤسسات الصحية والتعليمية. فعلى سبيل المثال، كانت الأهداف التعليمية في الماضي ترتبط بمتطلبات الإنتاج ارتباطاً ضيقاً وساكناً. أما اليوم، فإن التعليم الأساسي يعتبر شرطاً ضرورياً ولكن غير كافٍ من شروط التنمية. إذ يتعين على الأفراد أن يبنوا قدراتهم من أجل الوصول إلى طائفة من المعلومات المتاحة حالياً، وأن يستخدموها استخداماً فعالاً لتلبية احتياجاتهم ولتنمية المهارات التحليلية والتركيبية ومهارات الاتصال؛ والأهم من ذلك، يتعين عليهم أن يبنوا قدراتهم التعليمية طوال حياتهم. علاوة على ذلك، يحتاج الأفراد إلى بناء مهارات تسمح لهم بالتكيف تكيفاً سلساً مع أوضاع العمل المتغيرة. وأخيراً، فإنهم يحتاجون إلى الحصول على خدمات التدريب وإعادة التدريب لكي يتمكنوا من التنقل بحرية بين الوظائف والمواقع.

٨ - لمواجهة التحديات الجديدة بشكل أفضل، أوصت اللجنة بأن تقوم البلدان النامية بما يلي: (أ) تنمية جوانب التآزر بين الصحة والتعليم والإفادة منها؛ (ب) تأمين وصول الجميع إلى الخدمات المتكاملة في ميدان الصحة والتعليم؛ (ج) كفالة ارتفاع الجودة والمرونة في النظامين التعليمي والصحي؛ (د) بناء أطر عمل مؤسسية ابتكارية؛ (هـ) تعزيز القدرات الاجتماعية؛ (و) الإفادة من الفرص التي تتيحها الأدوات الجديدة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ز) وتصميم خطط تمويل ابتكارية؛ (ح) وإقامة شراكات محلية وعالمية لمواجهة التحديات الجديدة.

٩ - وتحت اللجنة منظومة الأمم المتحدة على تنسيق أنشطتها بغية دعم وتوجيه البلدان في هذه المهام، وأن تزيد من تمويلها بناء على الوعود التي قطعها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ والمؤتمر الدولي للتمويل لأغراض التنمية المنعقد في مونتيري، بالمكسيك، في عام ٢٠٠٢. وترحب اللجنة أيضاً بمبادرة الأمين العام

ينبغي من الآن فصاعداً أن تبرر كل حالة من حالات الإخراج قيام الأمم المتحدة بعقد اجتماع مائدة مستديرة يقوم خلالها الشركاء في التنمية والبلد الذي أخرج من القائمة بدراسة تدابير لكفالة عملية انتقال سلسلة. وفي هذا الخصوص، تؤكد اللجنة أيضاً على أن التحدي الرئيسي سوف لن يتمثل في جعل عملية الانتقال سلسلة وحسب، بل وفي مواصلة عملية تنمية دينامية. وتوصي أيضاً بتنظيم اجتماع للخبراء بشأن مجمل مسألة الانتقال السلس وذلك قبل استعراض قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٣، وذلك بغية إلقاء ضوء على المعاملة المحتملة التي ستلقاها البلدان التي يتم إخراجها من القائمة من قبل الشركاء الرئيسيين الثنائي الطرف والمتعددي الأطراف.

١٢ - وتوصي اللجنة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإعداد تقرير قطري جديد عن ملديف. وينبغي لهذا التقرير القطري أن ينظر أيضاً في تأثيرات الاستعاضة عن نصيب الفرد في الناتج الإجمالي المحلي بنصيب الفرد في الدخل الوطني الإجمالي في استعراض القائمة التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات. إضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة أهمية تحديد تأثيرات إخراج ملديف من مركز البلد الأقل نمواً، وذلك في ضوء معلومات جديدة وإضافية وردت من جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية.

١٣ - وبغية كفالة انتقال سلس من مركز أقل البلدان نمواً للبلدان التي أخرجت من القائمة، فإن اللجنة توصي بأنه

الفصل الثاني

فعالية المعونات: التركيز على أفريقيا

ولقد ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، بالأسعار الجارية، ارتفاعاً طفيفاً بصورة متواصلة منذ مطلع الخمسينات وبلغ ذروته حوالي عام ١٩٩٢ وانخفض منذئذ. لذا فإنه رغم أن عوائد المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت ٦٠,٨ بليون دولار، بالأسعار الجارية، في عام ١٩٩٢، فإن مجموعها بلغ ٥٣,٧ بليون دولار فقط في عام ٢٠٠٠، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١١,٧ في المائة^(٥). ونظراً إلى معدل التضخم في العالم خلال تلك الفترة، فإن الانخفاض كان أشد من ناحية المعدلات الحقيقية.

١٦ - وطُرحت عدة تفسيرات لتبرير الثبات الملحوظ في تدفقات المعونة خلال الفترة التي تلت عام ١٩٩٢. وأحد تلك التفسيرات هو انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، وهي الفترة التي جرى خلالها تقديم جزء كبير مما يدعى بالمعونة لأغراض التنمية بل بهدف تأمين الولاء السياسي. والعامل الثاني له علاقة باضمحلال دور ومصالح

١٤ - ركزت اللجنة على فعالية المعونات في أفريقيا لعوامل ثلاثة متصلة. أولاً، انخفضت المعونات المقدمة إلى أفريقيا انخفاضاً حاداً في السنوات الأخيرة. ثانياً، كانت الخبرة السابقة فيما يتعلق بالمعونات في المنطقة مخيبة للأمل. ثالثاً، لا تزال المنطقة متخلفة بالنسبة لقدراتها البشرية والاجتماعية، في حين أنها تواجه تحديات قديمة وجديدة تأخذ شكل فقر مستحکم وانعدام للمساواة آخذ في الازدياد، فضلاً عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتفشي الصراعات الإقليمية. لذا فإن هناك حاجة ماسة لحشد الأنصار المؤيدين لتقديم دعم لأفريقيا.

ألف - اتجاهات تدفق المعونة

١ - شكل المعونات

١٥ - إن أهم وأبرز حقيقة عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتمثل في الحد الذي انخفضت فيه خلال التسعينات.

١٨ - علاوة على ذلك، فإن نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدفقت إلى أقل البلدان نموا لا تتروى قصة مشجعة. فخلال فترة ١٩٨٩-١٩٩٠، بلغت المعونات المقدمة من البلدان التي تتألف منها لجنة المساعدة الإنمائية حوالي ٣٧ في المائة من مجموع معونات المانحين. وفي فترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، بلغت هذه الحصة ٣٠ في المائة فقط من مجموع المساعدة وبحلول عام ١٩٩٨، لم يحقق سوى خمسة بلدان - الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا - الأهداف الخاصة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا^(٦) على النحو المبين في برنامج عمل أقل البلدان نموا لفترة التسعينات^(٧).

١٩ - وتلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٣٢ في المائة تقريبا من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية خلال فترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وخلال الفترة نفسها، بلغ صافي ما وزع من مساعدة إنمائية رسمية على المنطقة ٣٢ في المائة من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف ونحو ٢٧ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت أهم البلدان المتلقية للمساعدة بالمعدلات الحقيقية خلال عام ٢٠٠٠ موزامبيق وإثيوبيا وغانا وكينيا وجنوب أفريقيا.

٢٠ - وتنقسم الجهات المانحة الرئيسية للبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى فئتين. يقع في المجموعة الأولى عدد من القوى الاستعمارية السابقة التي لها مصالح "استراتيجية" في المنطقة، بما في ذلك عوامل مثل الماضي الاستعماري. والمجموعة الثانية من البلدان، وأهمها أيرلندا والدانمرك والسويد والنرويج، كرسست نسب كبيرة من مساعداتها لتلك المنطقة بناء على الاحتياجات الإقليمية. أما نسب مجموع ما قدمته هذه البلدان من معونات إلى المنطقة فهي ٣٨,٦ و ٦٦,٨ و ٣٢,١ و ٢٩,٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٠^(٨).

٢١ - ومن منظور البلدان المتلقية، فليست كمية المعونة وحدها هي المهمة، بل وزن هذه المساعدة في اقتصادات

القوى الاستعمارية السابقة في عملية تنمية مستعمراتها السابقة. والسبب الثالث يتمثل في تصاعد الضغط على الميزانيات الوطنية للمانحين. والعامل الرابع الذي كثيرا ما يستشهد به لتفسير انخفاض حجم المعونة هو خيبة أمل المانحين بأداء البلدان المستفيدة والقلق الذي يساورها من أن ما تقدمه من مساعدات لا يحقق أهدافها.

١٧ - وبصرف النظر عن الأسباب، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت انخفاضاً كبيراً كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ويبرز هذا الانخفاض بصورة خاصة في حالة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (الجدول ١). ومن الجدير بالذكر أن ما تقدمه اليابان من معونات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي ظل مستقراً نسبياً رغم الكساد الذي عانى منه البلد لفترة طويلة. وزاد الانخفاض المسجل في نسبي المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة الرئيسية خلال ١٥ عاماً مضت زيادة كبيرة الفجوة بين النسب القائمة والهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة.

الجدول ١ - المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لنخبة من الجهات المانحة (متوسط الفترة: النسبة المئوية)

	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٩-٢٠٠٠
الاتحاد الأوروبي	٠,٤٥	٠,٤٤	٠,٣٢
اليابان	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٣١
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,٢٠	٠,١٨	٠,١٠

المصدر: جريدة المساعدة الإنمائية الرسمية: تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠١، المجلد ٣، العدد ١ (٢٠٠٢)، الجدول ٦ أ.

والرأس الأخضر (حوالي ٢٤ في المائة) رغم الفوارق الرئيسية في الدخل الفردي في هذه البلدان. وترتفع أيضا في البلدان التي مزقتها الحروب، أو الاقتصادات التي تتعافى من حالات طوارئ اجتماعية أخرى، نسب المعونة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي. بيد أن نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في عدد من اقتصادات البلدان الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثل نيجيريا وإثيوبيا، تنخفض انخفاضاً حاداً رغم انخفاض مداخلها الفردية.

البلدان. وأحد المؤشرات على أهمية المعونة بالنسبة للبلدان المتلقية تتمثل في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي. ففي بعض الحالات، ترتفع هذه النسبة جدا. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة لبعض اقتصادات البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك الكثير من اقتصادات أقل البلدان نمواً (الجدول ٢). وترتفع نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً بالنسبة لعدد من الاقتصادات الصغيرة، بما فيها سان تومي وبرينسيبي (اللتين تبلغ النسبة فيهما أكثر من ٦٥ في المائة)، وغينيا - بيساو (أكثر من ٢٥ في المائة)

الجدول ٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد في الدخل القومي الإجمالي في اقتصادات جنوب الصحراء الكبرى

البلد	المساعدة الإنمائية الرسمية/نسبة الدخل القومي الإجمالي لسنة ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)	نصيب الفرد في الدخل القومي الإجمالي لسنة ١٩٩٩ (بدولارات الولايات المتحدة)
البلدان الستة الأوائل		
ساو تومي وبرينسيبي	٦٥,١	٢٧٠
غينيا - بيساو	٢٥,٧	١٧٠
الرأس الأخضر	٢٣,٨	١٣٣٠
موريتانيا	٢٣,٧	٣٩٠
مدغشقر	٢٣,٠	٢٥٠
موزامبيق	٢٢,٠	٢٢٠
البلدان الستة الأخرى		
جنوب أفريقيا	٠,٤	٣١٦٠
نيجيريا	٠,٥	٢٥٠
موريشيوس	١,٠	٣٥٤٠
بوتسوانا	١,٣	٣٠٤٠
إثيوبيا	١,٣	١٠٠
سيشيل	٢,٢	٧٠١٠
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٤,٣٠	
جميع البلدان الأفريقية	٣,٣٠	
أقل البلدان نمواً في أفريقيا	٨,٤٦	
أقل البلدان نمواً جميعها	٠,٩٢	

المصدر: نشرة لجنة المساعدة الإنمائية: تقرير التعاون الإنمائي لسنة ٢٠٠١، المجلد ٣، رقم ١ (٢٠٠٢)، الجدول ٢٥.

الجدول ٣ - المعونة لعام ٢٠٠٠، مصنفة حسب

أغراضها الرئيسية (نسبة مئوية)

٣١,٧	الهياكل الأساسية الاجتماعية والإدارية ومنها:
٧,٨	التعليم
٣,٥	الصحة
١٦,٥	الهياكل الأساسية الاقتصادية ومنها:
٩,٦	النقل والمواصلات
٧,٠	الإنتاج ومنه:
٥,١	الزراعة
٨,٢	المعونة المتعددة القطاعات
٧,١	المساعدة البرنامجية
٧,٨	تخفيف الديون
٧,٧	المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ
١٣,٩	النفقات الإدارية والنفقات الأخرى
١٠٠,٠	المجموع

المصدر: نشرة لجنة المساعدة الإنمائية: تقرير التعاون الإنمائي لسنة ٢٠٠١، المجلد ٣، رقم ١ (٢٠٠٢)، الصفحتان ٢٣٥ و ٢٣٦ من النص الانكليزي، الجدول ١٩.

٢٣ - لا توجد بيانات مصنفة حسب الأغراض عن البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، إذ توجد بيانات عن أقل الاقتصادات نموا فقط. وباستخدام الأرقام المتاحة، مقترنة مع تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا خلال عقد التسعينات، يلاحظ حدوث تحول في الأغراض التي خصصت لها المساعدة الإنمائية المقدمة إلى هذه الاقتصادات. إذ بينما حدثت زيادة كبيرة في الحصة المخصصة من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية للهياكل الأساسية والخدمات في القطاع الاجتماعي في هذه البلدان (من ١٤ في المائة من الالتزامات في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ إلى ٣٣ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨)، انخفضت

٢٢ - ولما كانت المعونة قد تركزت بشكل رئيسي، في عقد الستينات، على بناء القدرات الصناعية والهياكل الأساسية المادية للبلدان النامية، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية أصبحت تركز بشكل متزايد، في السنوات الأخيرة، على إقامة "الاستثمارات الاجتماعية" الضرورية للتنمية الطويلة الأجل. وفي ١٩٧٧-١٩٧٨ بلغ نصيب القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة والمياه والهياكل الأساسية الاجتماعية الأخرى) في المعونة الثنائية، ما نسبته ٢٠ في المائة مما حصلت عليه الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من معونة ثنائية. وفي ١٩٩٧-١٩٩٨، وعام ٢٠٠٠ أيضا، بلغ نصيبها نسبة ٣٠ في المائة تقريبا^(٩). وفي هذه الأثناء، ازداد حجم المعونات الطارئة، وكانت الزيادة هائلة في بعض الحالات، لمجابهة أزمة المجاعة في أفريقيا وارتفاع حدة مشاكل اللاجئين المزممة، على وجه الخصوص. وازداد حجم هذه الإغاثة، التي بلغت نسبتها ٦,٥ في المائة تقريبا من المعونة الثنائية في ١٩٩٧-١٩٩٨، لتصل إلى ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الجدول ٣).

العامة) وعلى النمو، من خلال ذلك^(١٢). وشكّل عدم استقرار الأوضاع قيوداً على السياسات والمعاملات المالية أيضاً. ومن ثم فإنه يبدو، من المنظور التجريبي، أن عدم استقرار تدفقات المعونة يرتبط بعلاقة سلبية مع الأداء الاقتصادي^(١٣). وتمثل إحدى النتائج التي قد تترتب على هذه الخلاصة، في أن المعونة تحتاج إلى بيئة سياسات مستقرة كي تكون فاعلة^(١٤).

٢ - المساعدة المتعددة الأطراف

٢٧ - شكّلت المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة إلى الجهات المستفيدة من المعونة خلال التسعينات، حوالي ٤٠ في المائة من حجم التدفقات الثنائية. وفي عام ٢٠٠٠، وزع مبلغ ١٣,٥ بليون دولار عبر قنوات المؤسسات المتعددة الأطراف، وهو ما يعادل ٣٨ في المائة تقريباً من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك السنة (٣٦ بليون دولار)^(١٥).

٢٨ - ولما كانت معظم المؤسسات المتعددة الأطراف تكون متخصصة في مجالات أو قطاعات معينة، فإن المجالات التي استخدمت فيها المعونة اعتمدت إلى حد معين على مؤسسات الجهات المانحة. غير أنه يمكن ملاحظة اتجاهات معينة كذلك. إذ تحولت المعونة المتعددة الأطراف، خلال العقد الماضي، إلى مشاريع وبرامج صممت بطريقة تؤدي إلى إعادة التشكيل من خلال بناء القدرات. وفي ١٩٩٩، ذهب الشق الأعظم من المعونة المتعددة الأطراف إلى الهياكل الأساسية في القطاعين الاجتماعي والإداري (٣٨ في المائة)، بينما استخدم ما نسبته ٢٩ في المائة لتمويل إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية في القطاع الاقتصادي، ونسبة ٨ في المائة لتمويل التوسع في الإنتاج وإعادة تشكيه. واستخدمت النسبة المتبقية وتبلغ ٢٥ في المائة لتمويل مشاريع متعددة القطاعات.

الحصة المخصصة منها للهياكل الأساسية والخدمات في القطاع الاقتصادي، والهياكل الأساسية في القطاع الإنتاجي، والمشاريع المتعددة القطاعات، من ٥٩ في المائة في الفترة الأولى إلى ٣٩ في المائة في الفترة الثانية.

٢٤ - وتمثل اتجاه بارز آخر استمر طوال فترة التسعينات، في الزيادة التي حدثت في المعونة الطارئة، فضلاً عن المنح المقدمة في شكل إعفاءات من الديون. وفي ١٩٩٨، شكلت هاتان الفئتان معاً من المساعدة، نسبة ٣٥ في المائة من منح المساعدة الإنمائية الرسمية التي وزعت على أقل البلدان نمواً^(١٦).

٢٥ - وقد يعين التحول الذي حدث في تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية باتجاه المعونة الطارئة وإعفاء الديون، من جهة، وباتجاه الهياكل الأساسية والخدمات في القطاع الاجتماعي، من جهة أخرى، على فهم محدودية تأثير المعونة على النمو، إذ تنحو هذه المعونات إلى التأثير بشكل محدود فقط على الإنتاجية والنمو. وقد يُردّ ذلك أيضاً إلى ما يرتبط بذلك من ارتفاع نسبي في درجة عدم استقرار تدفقات المعونة. وهناك سببان رئيسيان لتفسير عدم استقرار وعدم موثوقية تلقي المعونات، هما: أولاً - أن المانحين كثيراً ما كانوا يستخدمون المعونات للبحث على تغيير الأهداف السياسية. ثانياً - أن إجراءات المانحين لتوزيع المعونات كانت مضيئة أيضاً، حتى أنه بالرغم من الالتزام بتخصيص الأموال، فإن فترات الانتظار كانت تطول في كثير من الأحيان وبشكل لا يمكن التنبؤ به قبل أن تتمكن الحكومات من استخدامها^(١٧).

٢٦ - وقد زاد اعتماد كثير من البلدان النامية على تدفقات المعونة غير المستقرة، وارتباط ذلك بشيوع الصدمات التي تأتي من مصادر خارجية، من ضعف هذه الاقتصادات وقابليتها للتأثر بالأحداث. وكان لعدم الاستقرار آثاره الضارة على مستوى الاستثمار (لا سيما الاستثمارات

الانتشار الواسع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، نقل كميات إضافية وضخمة من الموارد، تفوق الاحتياجات العامة المتعلقة بتخفيف حدة الفقر وتحقيق التسارع في النمو. إذ شهد ما يزيد على ١٩ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا تزال هذه البلدان تُعاني، صراعات مدنية خطيرة أدت إلى تدمير الهياكل الأساسية، وقاعدة الموارد البشرية، والبيئة السياسية والاقتصادية بشكل عام. وفيما يتعلق بالانتشار الواسع لوباء الإيدز، فإن آخر التقديرات يشير إلى أن ١٢ مليون شخص لقوا حتفهم حتى الآن بالإيدز في أفريقيا (مما مجموعه ٢٢ مليونا على مستوى العالم) - وأكثر من كافة سكان بلجيكا - بينما تعيش فيها ملايين أخرى من حاملي الفيروس.

٣٢ - وتقدر دراسة للبنك الدولي أن معدل نمو دخل الفرد في أفريقيا يتراجع بنسبة ٠,٧ في المائة سنويا تقريبا، بسبب وباء الإيدز^(١٧). ويعود هذا جزئيا إلى آثار الوباء الضارة بالصحة، وتأثيره على حجم القوى العاملة النشطة، وعلى الإنتاجية. ويتمثل التأثير الرئيسي للإيدز، في حالات بعض بلدان الجنوب الأفريقي، في خفض معدلات الأعمار بما يزيد على ٢٠ سنة، مما يعني حدوث انخفاض كبير في رصيد الموارد البشرية وتوقعات النمو المستقبلي على السواء. وسبب تزايد معدلات الوفيات ندرة في الموظفين ذوي الخبرة، وتراجعا في مردود التدريب أثناء العمل. وتراجعت أيضا المدخرات ومعدلات الاستثمار (الاستثمارات المحلية والأجنبية معا)، تحت تأثير كل من ارتفاع معدلات الوفيات والتوقعات المعاكسة. وزادت هذه الاتجاهات بدورها من تدني إنتاجية رأس المال البشري وعوامل الإنتاج كلها، فزاد بذلك النفور من الاستثمار كما زاد تراجع النمو الاقتصادي.

٢٩ - ودرجت المساعدة المتعددة الأطراف في حالات كثيرة، تمشيا مع طابعها "غير السياسي"، على أداء دور "سد الفجوة"، بالتركيز على البلدان غير المدرجة في خططها السياسية والاقتصادية، أو البلدان ذات "الأهمية الاستراتيجية" القليلة بالنسبة للبلدان المانحة. ويعتبر هذا سببا جزئيا في أن المساعدة المتعددة الأطراف كان توزيعها على الجهات المستفيدة عموما أكثر استواء من توزيع المساعدة الثنائية الأطراف. ومن ثم فإنها وُجّهت بطريقة أكثر استواء لتشمل البلدان الكبيرة والصغيرة معا. وبالرغم من ذلك، ولأن هذه المساعدة تكون عادة أصغر من المساعدة الثنائية الأطراف، فإنها تميل في الوقت نفسه إلى التقلب بشكل كبير. وتبين أن هذا الميل إلى التقلب يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع في البلدان المتلقية. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ مثلا، تراجعت المعونة المتعددة الأطراف بنسبة ١٦ في المائة، بينما بلغت نسبة تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الأطراف ٨,٦ في المائة^(١٦).

٣٠ - وتزيد حصة المعونة المتعددة الأطراف الذاهبة إلى أقل البلدان نموا، وهي مجموعة تشمل معظم البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، زيادة كبيرة على المعونة الثنائية الأطراف. وفي ١٩٨٧، ذهب ما نسبته ٥٤ في المائة من المعونة المتعددة الأطراف التي وُزعت على مستوى العالم إلى أقل البلدان نموا. وبالرغم من أنه لم تَجْر المحافظة على هذه النسبة في السنوات التالية، فقد بلغت الحصة في ١٩٩٧ (آخر الأعوام التي أُتيحت عنها بيانات) حوالي ٤٠ في المائة. وعليه فإنه يبدو أن المعونة المتعددة الأطراف، تُركّز أكثر على البلدان الأشد فقرا.

باء - احتياجات أفريقيا من المعونات الإضافية

٣١ - بالنسبة لأفريقيا، يستدعي استفحال الصراعات وحالات ما بعد الصراع في كثير من بلدانها، فضلا عن

الدولي ضرورة دعم الموارد عن طريق تدفقات رؤوس الأموال بجميع أنواعها (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين)، وتعزيز إمكانية الوصول إلى السوق الدولية. وتشمل الأولويات الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية (بما في ذلك الصحة)، والزراعة، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا. وتستدعي ضخامة الاحتياجات من الموارد المحلية والخارجية المتعلقة بتنفيذ هذه البرامج، قيام شركات فعالة ووجود تعاضد فعلي.

جيم - المشهد الناشئ عن الإيدز: فعالية المعونات والشراكات

٣٦ - أدت التحولات الأخيرة التي شهدتها البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية، التي تميزت على وجه الخصوص بارتفاع مفاجئ في تدفقات رأس المال الخاص إلى العالم النامي، إلى تغيير الصورة السائدة عن الإيدز، بطريقة تثير التساؤلات مجدداً حول طرائق تقديم المعونات المضمنة في الاستراتيجيات الإنمائية. ولاحظت اللجنة الخطر الذي أشار إليه بعض المؤلفين بالفعل، والمتمثل في أن الجهات المانحة قد "تلغي" أو "تضعف" إرادة الجهات المستفيدة أثناء عملية تقديم المعونات^(٢٠). ويحدث "إلغاء الإدارة" إذا حددت الجهات المانحة ما يتوجب على الجهات المستفيدة عمله، وقدمت لها في الوقت نفسه أهدافاً وحوافز واشتراطات لتدفعها في الاتجاه "الصحيح". ومثال الاشتراطات هو اشتراط وجود إدارة رشيدة، ونزعة إصلاحية، والتقاء السياسات، وما إلى ذلك، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إلغاء الحافز الذاتي والعزيمة لدى الجهات المستفيدة. ويحدث "إضعاف الإرادة" من جهة أخرى، إذا أوجدت الجهات المانحة، أثناء تقديمها للمعونة، ظروفًا تجعل الجهات المستفيدة تعتمد على المعونة لأمد طويل، أو إذا "حفزت من يستطيع العمل على البقاء في وضع المتلقي للمساعدة"^(٢١). وبغض النظر عن الدوافع الحسنة للإغاثة الإنسانية، فإنها قد تتحول إلى عامل يُضعف

٣٣ - وللحيلولة دون حدوث كارثة اجتماعية واقتصادية بسبب الإيدز في أفريقيا، قُدر أنه يتعين صرف ما يتراوح بين ٣ و ٤ بلايين دولار سنوياً من أجل تنظيم حملة مضادة رئيسية لمكافحة الوباء^(١٨) وفي ضوء محدودية الموارد المالية في القارة، فإن المجتمع الدولي سيضطر إلى زيادة دعمه لبرامج الإيدز في أكثر البلدان فقراً، استكمالاً للإنفاق المحلي. وفي هذا السياق، عمدت بعض البلدان الأفريقية بالفعل (أوغندا وبوركينا فاسو وموزامبيق مثلاً)، إلى استخدام ورقات استراتيجية الحد من الفقر، بالإضافة إلى أطر إنفاق وطنية أخرى، لتحديد وتوزيع الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكافحة الإيدز. ويتعين على الجهات المانحة أن تتوخى توفير دعم إضافي من خلال هذه الأطر المتعلقة بالإيدز، التي جرى توسيعها باستخدام ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٣٤ - وعطلت الصراعات دينامية النمو في بلدان كثيرة أيضاً. وإذا تجاوزنا تدابير الطوارئ الرامية إلى الحد من هذه الصراعات وحماية الأرواح البشرية، فإن أحد الأهداف الرئيسية للسياسات التي تُطبق عند انتهاء الصراعات، يجب أن يتمثل في إتاحة عملية انتقال سلسلة وباكورة من إغاثة الطوارئ إلى الإنعاش والتعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع^(١٩). أما بالنسبة للبلدان الـ ١٩ التي شهدت صراعات، فإن إعادة بناء المرافق الرئيسية كالهياكل الأساسية، سيمثل وحده استرجاعاً لجزء كبير من الموارد. وحينما تُضاف إلى ذلك المتطلبات المتباينة لاحتياجات مرحلة ما بعد الصراع المتعلقة بالنمو والتنمية، فإن الرقم الناتج للاحتياجات من الموارد سيرتفع بشكل ملموس، مما يدل على ضرورة حدوث زيادات كبيرة في المعونات.

٣٥ - وجرت معالجة المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاحتياجات المالية لفترة ما بعد الصراع، من قبل الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وأكدت الشراكة الجديدة والمؤتمر

لا يمكن أن تتحقق التنمية في غياب التزامات واضحة من جانب الأطراف المعنية كافة بتنفيذ برنامج متسق للحد من الفقر وتحقيق التنمية. وينبغي أن يتم ذلك عن طريق اضطلاع البلد النامي نفسه بوضع سياسات وبرامج تجارية وهيكلية كلية متكاملة توضح الالتزامات المتبادلة لجميع الأطراف المعنية على نحو ما تم الاتفاق بشأنه. ويتعين أن تتضمن تلك السياسات والبرامج مجموعة من الأهداف ومؤشرات الأداء الواقعية والقابلة للرصد - من جانب الجهات المانحة والبلدان المستفيدة على السواء - ومع التحسب الكافي للخدمات الخارجية المنشأ. على أن الأهم من ذلك هو أن تتضمن إجراءات للرصد والتقييم المستقلين، يتوقف عليها رصد المخصصات المالية. ولذلك، يمكن أن تركز الشراكات على إيجاد صناديق مناسبة تزود من مصادر تمويل مختلفة، تشمل مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية، أو مصادر مبتكرة أو التبرعات الخاصة أو تمويل الدين و/أو رأس المال السهمي من جانب القطاع الخاص.

٤٠ - وفي هذا الإطار، ينبغي اعتبار برامج المعونة أداة لتوسيع قائمة خيارات التمويل المتاحة للبلد الذي تكون فيه تكلفة وشكل تلك الخيارات على نفس القدر من الأهمية التي يكتسبها حجم التدفقات عموماً، والتي تكون فيه اختيارات التمويل مقيدة ليس بمدى سخاء الجهات المانحة فحسب، وإنما أيضاً بالميزانيات العامة وقدرات فرادى البلدان المستفيدة في مجال الإدارة.

٤١ - ومن وجهة نظر الجهات المانحة، أسفرت المناقشات المتعلقة بفعالية المعونات عن التوصيات التالية: (أ) تحسين شروط تقديم المعونة؛ (ب) وتوسيع نطاق الاختيار؛ (ج) وتوفير المساعدة التقنية للبلدان التي تتميز بضعف مناخ السياسات العامة وإفساح المجال للحوار معها ("الأفكار قبل التمويل")؛ (د) والانتقال من الدعم القائم على المشاريع إلى دعم الميزانيات العمومية أو القطاع العام.

الحافز على الاستقلال الذاتي لدى الجهة المستفيدة. ولتفادي إلغاء الإدارة أو إضعافها، تؤكد اللجنة على أن الهدف الرئيسي للمعونة والمساعدة يجب أن يتمثل في بناء القدرات لدى البلدان المستفيدة، وبكلمات أخرى، تؤكد على ضرورة إيجاد وتنمية قدرات بشرية واجتماعية تدعم الاستقلال الذاتي في التنمية والابتكار والتغيير.

٣٧ - وتعني فعالية المعونة تحقيق أهداف البرنامج أو المشروع. ومن ثم فإنها تكون بذلك مفهوماً متعدد الأبعاد يشتمل على بناء القدرات، وتخفيف وطأة الفقر، والتنمية المستدامة. ويمكن تحقيق هذه الأشياء إذا توفرت في البلدان النامية بيئة سياسية جيدة ومستقرة، وإذا توفرت الإجراءات المنسقة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الدولي والمحلي، في سياق شراكة فعالة من أجل التنمية. ولكي تُصبح برامج المعونة فعالة، يتوجب إدماجها في استراتيجيات محلية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية المستدامة، مع التركيز على النتائج، وعلى إيجاد إطار للمساءلة المتبادلة.

٣٨ - والملكية ضرورية، نظراً إلى أن البلدان تتحمل المسؤولية الرئيسية تجاه تنميتها الذاتية. فضلاً عن ذلك، يتعين أن تتمتع الاستراتيجيات القطرية بتأييد سياسي واسع إذا كان لها أن تُشكل إطار عمل مستقر وطويل الأجل للمساعدة الخارجية. وتحتاج التنمية أيضاً إلى إطار عمل مستقر يمكن التنبؤ بما يدور فيه. وعلى المستوى الداخلي، يحتاج الاستقرار إلى تأمينها من خلال بناء التوافق في الآراء والنهج التشاورية؛ ويحتاج على المستوى الخارجي إلى أن يكفل عن طريق الدعم المتعدد السنوات، الذي يمكن التنبؤ به.

٣٩ - الشراكات، بما فيها الترتيبات التعاقدية الرسمية أمر بالغ الأهمية، وبينما لا يوجد استحقاق المعونة بوضعها هذا،

٤٢ - وقد استعملت المشروطة في الماضي أداة لتحسين فعالية المعونة. وتشير الدلائل أن تلك المشروطة تحقق في تحقيق جدواها عندما تحاول إحداث تغييرات في السلوك لا تلتزم بها البلدان المستفيدة أو عندما تسعى إلى القيام "بإدارة جزئية" لعملية المعونة. بيد أن تحديد أهداف واضحة للأداء هو شيء أساسي بالنسبة للسياسة العامة الجيدة. إن الشروط المحدودة التي يتم التفاوض بشأنها بالاشتراك مع واضعي السياسات، والمتسقة مع الدروس المستفادة من جانب الأطراف كافة، يمكن أن تدعم دوائر الجهات المانحة للمعونة وتعزز في الوقت ذاته نوعية وضع وتنفيذ السياسات من جانب الحكومة المستفيدة. وهي تظلم بدور مهم في اتفاقات المساعدة، وذلك بقدر ما تساهم في بناء القدرات المؤسسية للبلد المستفيد.

٤٣ - وبدلاً من جعل الأداء في المستقبل شرطاً لتقديم المساعدة، فإن الانتقاء يعني مكافأة البلدان التي يتوافر لديها مناخ للسياسات العامة مؤد لفعالية المساعدة. وتلاحظ اللجنة أن الانتقاء تشوبه مشاكل عدة. فأولاً، ليست المساعدة الإنمائية سوى عنصر واحد من التدفقات الرسمية، ويتأثر مجموع تلك التدفقات بالبواعث الإنمائية للجهات المانحة، مما يجعل نطاق الانتقاء على أساس السياسات العامة قليل الجدوى العملية نسبياً. ثانياً، تتسم القاعدة التجريبية للانتقاء بضعفها. ثالثاً، غالباً ما يؤدي هذا النهج إلى حرمان بعض البلدان الأكثر عوزاً من المساعدة التي تحتاجها لتطوير الهياكل الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح السياسات العامة وبناء القدرات. وأخيراً، فإن الانتقائية قد تخضع الدعم الإنمائي لقدر كبير من العشوائية والتقلب، ويغلب أن تقلص من فعاليته.

٤٤ - وتتمثل المشكلة المتعلقة بمفهوم "الأفكار قبل التمويل" في أن التمويل مطلوب، أولاً، لتأمين "مكان على طاولة التفاوض" للمانحين، وتتمثل ثانياً، في أن التعاون التقني قد أثبت أنه أقل أشكال المساعدة فعالية. وتعد القدرة المؤسسية العقبة الرئيسية في وجه التنمية في البلدان الفقيرة، ولكن الدوائر المانحة لم تستحدث بعد طرائق للتعاون التقني لدعمها بدلاً من أن تحل محلها.

٤٥ - ويمكن أن يكون مفهوم "أفضلية البرامج على المشاريع" ذا طابع إشكالي أيضاً. فالقروض الموجهة لتمويل البرامج ينظر إليها على أنها ذات طابع تفضلي يقل كثيراً عنه في حالة المساعدة المقدمة للمشاريع. وقد ارتكز التراجع عن قروض المشاريع، جزئياً، على ما كان متوقفاً من تحسن تقسيم العمل فيما بين القطاعين الخاص والعام في البلدان الأفريقية، مع انسحاب الدولة من مشاريع القطاع الزراعي والصناعي التي كان يفترض أن يمولها القطاع الخاص. وكان نفس الشيء متوقفاً في مجال تنمية الهياكل الأساسية، أو في الميادين التي يتيح فيها التطور التكنولوجي تنافساً أكبر، كما هو الشأن في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. بيد أن افتراض إمكانية الاستبدال الذي كان أساسياً في النقد الموجه للتمويل المرتكز على المشاريع لا يبدو أنه يلقي دعماً في أفقر البلدان، التي لم يصلها التمويل الخاص وكثيراً ما مولت المساعدة المقدمة للمشاريع ميزانية الاستثمارات الحكومية برمتها تقريباً. وعلاوة على ذلك، تستخلص البلدان المستفيدة أهم الدروس في سياق المشاريع.

٤٦ - ويمكن اعتبار عملية ورقات الحد من الفقر، مع ما تركز عليه من أهداف مشتركة في مجال الحد من الفقر، وحوار السياسات وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني، خطوة أولى نحو استحداث شراكات فعالة. ففي سياق تلك الورقات، لا يحدد بلوغ الأهداف بالشروط، وإنما بتحقيق الأولويات المشتركة. وفي البلدان التي يتداخل فيها الفقر ومظاهر الضعف المؤسسي، كما هو الشأن في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يركز نهج الورقات بشكل صحيح على المشاركة المحلية والتبني.

٤٧ - وينظر العديد من الحكومات الأفريقية إلى إطار ورقات استراتيجيات الحد من الفقر على أنه يجسد كثيرا من المبادئ الناشئة للمساعدة الفعالة. إذ أن له مدخلات محددة بصورة جيدة، ونواتج متوسطة الأجل وأهداف، ويتضمن نظما للرصد. وفي ميدان تقديم الخدمات، يركز على تأمين وصول الموارد إلى وحدات تنفيذ الخدمات (المساءلة بعبارة أخرى) وعلى كفاءة الفعالية من حيث التكلفة في تقديم الخدمات. ويفرض ذلك الإطار، من جهة ثانية، قيودا مهمة على الجهات المانحة والمستفيدة على السواء. فمن جانب الجهات المانحة، تشمل هذه العملية تخطيطا متوسط المدى وأفقًا للالتزامات، وتحمي دور البلد المستفيد في مجال صياغة الأولويات واختيار أدوات السياسات. ومن جانب البلد المستفيد، يثير الإخفاق في تحقيق الأهداف المتفق عليها تساؤلات فيما يتعلق بتقديم المانحين مزيدا من الدعم.

٥٠ - ومن الأمثلة الإضافية على الابتكارات المؤسسية النابعة محليا والمتعلقة بالمساعدة والأداء الاقتصادي التجربة الحالية لجمهورية تنزانيا المتحدة المزودة بنظام مستقل لرصد فعالية المساعدة. ويولد هذا النظام تقييما سنويا للتقدم المحرز من قبل الجهات المانحة نحو ممارسة جيدة في مجال المساعدة، وذلك على أساس مؤشرات (أ) التبنّي ومدخلاته (بما في ذلك حوار السياسات وآليات الإبلاغ الداخلية)؛ (ب) وتكاليف المعاملات؛ (ج) والمساءلة؛ (د) وبناء القدرات؛ (هـ) والمرونة. ويحظى ذلك النظام الذي يقوم أيضا بتقييم التقدم الذي يحرزه البلد المستفيد في تحسين إطار السياسات والإطار المؤسسي، بالالتزام الكامل للحكومة التنزانية ويلقى الدعم، جزئيا، من خلال ضغط الأنداد في أوساط الجهات المانحة الثنائية.

دال - استنتاجات وتوصيات

٥١ - انخفضت تدفقات المساعدة إلى أفريقيا انخفاضاً حاداً منذ سنة ١٩٩٠. ورغم مبادرات تخفيف الدين التي يجري تنفيذها وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، تظل مناطق كثيرة من القارة معتمدة اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية الرسمية. وتدل الإسقاطات الموحدة على أن تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية يتطلب زيادات كبيرة في التدفقات الرسمية. ومن شأن الطابع الاستعجالي المعنوي لهذه الأهداف، إلى

٤٨ - على أنه من الصعب في الواقع التوفيق بشكل كامل بين أهداف المشاركة والملكية وبناء القدرات وبين عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. فالجهات المانحة تهيمن على الحوار، نظراً لعدد موظفيها وخبرتهم وإطلاعهم الكامل على المعلومات. والأهم من ذلك أن البلدان المستفيدة تعرف أن من المجازفة الطعن في أولويات الجهات المانحة. وتتعارض السمات الرئيسية لورقات استراتيجيات الحد من الفقر، بما فيها تركيزها على الالتزامات المتعددة السنوات والمشاركة الواسعة، مع النظم القانونية والسياسية للعديد من البلدان المستفيدة. ولا تتوفر عند معظم البلدان المستفيدة الآليات الضرورية لتخصيص وحدات إنفاق للميزانية على أساس متعدد السنوات.

٤٩ - كما تنطوي المبادرات الإقليمية الجديدة على ابتكارات مؤسسية مهمة، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا^(٢٢). ويعتبر ضغط الأنداد، فيما بين الجهات المانحة

٥٤ - ومن وجهة نظر البلدان المستفيدة، تقود إعادة التفكير في طرائق المعونة إلى استنتاجات عدة هي:

(أ) تؤتي المعونة أكلها بشكل أفضل في بيئة سياسات جيدة ومستقرة، بحيث يمكن أن يساهم تحسن الإدارة الحكومية في البلدان النامية ومؤسساتها في الارتقاء بنظم تقديم الخدمات وتحقيق فعالية المعونة؛

(ب) إن اتباع نهج أكثر شمولية يستوعب أوجه التضافر بين القطاعات والوكالات والبرامج يساهم في تعزيز فعالية المساعدة؛

(ج) يسهم المجتمع المدني النشط في تحسين الخدمات العامة. وفي قطاعات من قبيل إدارة الموارد الطبيعية والتعليم الابتدائي، وإمداد المناطق الريفية بالمياه والصرف الصحي بالمناطق الحضرية، يمكن أن تؤدي النهج التشاركية في مجال وضع المشاريع وتقديم الخدمات إلى تحسينات مهمة، على عكس النهج التقنراطية الهرمية؛

(د) تكمل المعونة الفعالة الاستثمار الخاص. وفي البلدان المتزمنة بالإصلاح، تعزز المعونة ثقة القطاع الخاص وتدعم بشكل أفضل الخدمات العامة، بينما في الأسواق والبيئات الشائهة تقوم المعونة بدور البديل عن الاستثمار الخاص المستقل، وهو ما يفسر كثيرا الأثر الهامشي للمعونة في مثل تلك الحالات.

٥٥ - ومن وجهة نظر البلدان المانحة، يمكن أن تجعل الأولويات التالية المساعدة ذات فعالية أكبر:

(أ) تحتاج المساعدة المالية إلى التركيز بشكل أفضل على أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، وعلى غيرها من البلدان المنخفضة الدخل. إذ يستمر جزء كبير من المعونة موجهاً نحو البلدان المتوسطة الدخل التي ما انفكت تزيد من قدرتها على استغلال التدفقات المالية الخاصة؛

جانب الشواغل التي تكتنف المنطقة برمتها بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والصراعات، أن ينشئ دوائر مناصرة جديدة للمساعدة الإنمائية لأفريقيا. وتأسف اللجنة لقصور التبرعات للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتنمية الصحية قصورا كبيرا عن الاحتياجات المقدرة وتناشد الجهات التي لم تتبرع بسخاء أن تبادر إلى ذلك.

٥٢ - وقد أظهرت أربعة عقود من التجربة أن فعالية المساعدة لا تتحدد بمسئولها إلا جزئياً ذلك أن فعالية كل دولار من المساعدة يمكن بل يجب أن تعزز بواسطة الجهود المشتركة للجهات المانحة والبلدان المستفيدة. ويكتسي هذا الهدف أهمية بالغة بغض النظر عن الكيفية التي يتطور بها مستوى المساعدة، ومن المحتمل أن يكون حاسماً كذلك لتحقيق أي زيادة مطردة في التدفقات الصافية.

٥٣ - وتشير الدلائل إلى أن فعالية المساعدة تتحدد بعاملين مشتركين هما (أ) نوعية إطار سياسات البلد المستفيد؛ (ب) نوعية مساعدة الجهة المانحة وحسن توقيتها وملاءمتها. وقد تطور هذان العاملان كلاهما تطوراً ملموساً منذ مستهل التسعينات. وشهدت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والتجارية تحسناً في العديد من البلدان الأفريقية، وأحرز عدد من البلدان تقدماً مهماً في ميداني بناء القدرات وإصلاحات القطاع الخاص. ومن جهتها، قامت الجهات المانحة المتعددة الأطراف بإصلاحات مؤسسية لتيسير إجراءات تخفيف الدين وتنسيق أنشطة المانحين وتشجيع زيادة التركيز على النتائج وتبني الأنشطة محلياً، بينما أعادت الجهات المانحة الثنائية الرئيسية تقييم استثماراتها القطرية واستحدثت أطر عمل جديدة فيما يتعلق بالمساعدة والتجارة على السواء. ولتحقيق مزيد من التقدم يتعين مواصلة التركيز المشترك على تحسين نوعية السياسات والمعونة.

ونقلها. وتعد المشاركة الفعلية للبلدان المستفيدة في تصميم برامج المعونة وإدارتها من خلال الشراكات مع البلدان المانحة أداة مهمة في زيادة قدرتها على المشاركة على قدم المساواة في مجتمع المعارف العالمي. وفي العديد من الحالات، تتطلب النهج الابتكارية في مجال تقديم الخدمات زيادة المشاركة من جانب المجتمعات المحلية والأخذ باللامركزية في اتخاذ القرارات. كما تقتضي فعالية المعونة التقييم الموضوعي والدقيق للنتائج ونشر المعلومات لأغراض الاستفادة المؤسسية وإقامة آليات لحل المنازعات.

٥٦ - تعالج المبادئ الأساسية لنهج ورقات استراتيجيات الحد من الفقر العديد من الانتقادات المتعلقة بفعالية المعونة. وتوجز عملية الورقات، وهي خطوة أولى نحو بناء شراكات فعلية، الالتزامات المتبادلة بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة على السواء. على أنه ينبغي تعزيز مرونتها بما يكفل دعم طائفة متنوعة من البرامج الإنمائية الوطنية، وتشمل البرامج التي تستهدف النمو الطويل الأجل بوصفه الوسيلة الرئيسية في القضاء على الفقر. وينبغي أيضا أن تشجع طرائق المشاركة والرصد والتقييم التي تعزز الهياكل المحلية للتمثيل السياسي ودعم جهود البلدان المستفيدة من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في الحكم.

٥٧ - وتتطلب الشراكة الفعلية مع الحكومات المستفيدة ليس فقط الرغبة في تنسيق المساعدة المقدمة للبرنامج وإزالة التداخل أو المشروطيات المتنافسة، وإنما تتطلب أيضا إقرار الجهات المانحة بنطاق التخصص الوظيفي، بناء على الخبرة والهيكل المؤسسي. وفيما يتعلق بتقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص، تكون مسوغات التدخل الحكومي أقوى حيثما كان إخفاق السوق أكبر - بما في ذلك الإخفاق فيما يتعلق بأهداف التوزيع. وينبغي أن تسعى الجهات المانحة إلى تهيئة الظروف التي تتيح إمكانية مساهمة رؤوس الأموال

(ب) تساعد المعونة المرتكزة على السياسات على تعزيز إصلاح السياسات في حالة البلدان التي تحظى بمصادقية في مجال الإصلاح. وعلى العكس من ذلك، فإن التمويل المقدم من الجهات المانحة بناء على شروط مشددة ولكن دون وجود قيادة محلية ودعم سياسي قويين قد أخفق عموما في تحقيق تغييرات باقية الأثر. ويمكن للالتزام القابل للإثبات والمرتكز إما على سجل قوي أو نية موثوقة ببذل جهود إصلاحية منتظمة، أن يساهم في تحقيق فعالية المعونة. وينبغي تقديم دعم نشط للحكومات في أوضاع ما بعد انتهاء النزاعات والمناصرة للإصلاح والتحديث؛

(ج) ينبغي أن تحدد محاور أنشطة المعونة وتركيبها حسب خصوصيات البلدان وأن تدمج في الأولويات الإنمائية المحلية. وعندما تكون سياسات الاقتصاد الكلي سليمة، ولكن القدرات المؤسسية الضرورية لتقديم الخدمات ضعيفة، يكون للمعونة أثر أقوى إن سخرت لبناء القدرات. وينبغي أن يشمل بناء القدرات، في جملة أمور، التنظيم الفعال للأسواق المالية، وذلك حتى يتسنى تكملة المعونة بتدفقات مالية أخرى من خلال أسواق الأسهم والسندات. وعندما تكون سياسة الاقتصاد الكلي والقدرة المحلية قويتين معا، ينبغي تقديم المعونة بسخاء أكبر في شكل دعم للميزانية، وهو ما يمكن أن يساهم في خفض التكاليف العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية؛

(د) يكتسي التنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية صبغة أساسية لتفادي التكرار والتنافر وعدم فعالية تصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها. وينبغي تشجيع التنسيق على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية، بما يكفل الاستفادة من التضافر وتعزيز العوامل الخارجية؛

(هـ) من أجل كفاءة استدامة النتائج، تحتاج مشاريع المعونة إلى التركيز على إنشاء المعارف والقدرات

أفريقيا (مثلا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتشاور مع البنك الدولي) وذلك لإتاحة إمكانية الاطلاع على جميع مشاريع التنمية والمعونة في أفريقيا، بما في ذلك مشاريع المنظمات غير الحكومية. ويشمل المنفذ قائمة مفصلة بالمشاريع والبرامج حسب كل بلد على حدة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموقع الجغرافي، والقطاع المعني، والوصف، والمبالغ والكميات، والبلدان المشاركة والمنظمات غير الحكومية، والتقدم المحرز في التنفيذ، والتفاصيل المالية والتنفيذية، وغير ذلك من المعلومات. وسيتيح ذلك إجراء تنسيق أفضل وتفاذي تكرر الجهد داخل أوساط الجهات المانحة، وفيما بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة، ويقود إلى مزيد من الشفافية والاستفادة المتبادلة من جانب الجهات المانحة والبلدان المستفيدة فيما يتعلق بالمشاريع والابتكار في تصميمها ومحددات النجاح أو الفشل. وستزود المجتمعات المحلية بالمعلومات المتعلقة بالمشاريع، بما يوسع من نطاق "التبني" والمشاركة المحليين، ويتيح "منبرا" ويقود إلى مزيد من الفعالية في التنمية والمعونة. وهذا يكفل أيضا "روح المسؤولية المشتركة" الملقاة على عاتق الجهات المانحة والحكومات المستفيدة. كما أن منفذ التنمية والمعونة في أفريقيا على الإنترنت سيؤدي، من خلال زيادة الوعي على النطاق العالمي بالأنشطة التي تدعمها المعونة المقدمة لأفريقيا والتقدم المحرز في تنفيذ فرادى المشاريع، إلى ممارسة ضغط الأنداد على البلدان والقادة السياسيين (لدى الجهات المانحة والبلدان المستفيدة على السواء) من أجل استمرارية وفعالية أكبر في المساعدة الأجنبية. ويشمل المنفذ أيضا معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ فرادى الورقات القطرية لاستراتيجيات الحد من الفقر.

الخاصة، الأجنبية والمحلية على السواء، مساهمة قصوى في التنمية الأفريقية.

٥٨ - ويعتبر التعاون الإقليمي، على غرار التعاون الذي يجري تشجيعه في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في ميادين الهياكل الأساسية للنقل، وتوليد الطاقة وتوزيعها، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبحوث التطبيقية في ميدان الزراعة والصحة والتعليم والصحة والأمن، أحد العوامل الحاسمة في التنمية الأفريقية. وهو يقتضي استحداث نهج إقليمي للتغلب على أوجه القصور التي تشوب الأسواق والسياسات والتي تقترب بنهج التعامل مع كل بلد على حدة. وقد ازدادت الحاجة إلى المعونة الإقليمية واتسع نطاقها في ظرف الراهن أكثر من أي وقت مضى منذ الستينات. وحيثما أمكن، ينبغي أن توجه هذه المعونة عن طريق المنظمات الإقليمية القائمة، مع اعتبار بناء القدرة في هذه المنظمات هدفا مستقلا ومهما.

٥٩ - واستنادا إلى التجربة الإيجابية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تحت اللجنة البلدان الأفريقية، على الصعيد الوطني أو الإقليمي، على استكشاف نهج مبتكرة لإنشاء شراكات أفريقية للتنمية والمعونة بتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان. وكان اتفاق كوتونو الموقع بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ مثالا مفيدا في هذا المنحى.

٦٠ - وفي هذا السياق، تقترح اللجنة أيضا أن تقوم أسرة الأمم المتحدة بإنشاء منفذ على الإنترنت للتنمية والمعونة في

الفصل الثالث

تسخير الطاقات البشرية والاجتماعية لأغراض التنمية في مجتمع عالمي يقوم على المعرفة

والدول العربية، حيث بلغ المعدل ٥٨ في المائة. وفي هاتين المنطقتين، لم يتجاوز معدل محو الأمية ٤٨ في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً. وعلى مستوى التعليم الابتدائي، يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٧٧ في المائة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٨٥ في المائة في الدول العربية. وفي مستوى التعليم الأساسي، ما زالت الفجوة قائمة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم ولا سيما في أقل البلدان نمواً حيث لا تتجاوز نسبة البنات المنتهيات بالمدارس الابتدائية ٦٢ في المائة ولم يشمل محو الأمية سوى ٣٨ في المائة من النساء.

٦٣ - وعلى صعيدي التعليم الثانوي والعالي، تزداد الفجوات اتساعاً فيما بين البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ففي حين يقدر إجمالي نسبة الالتحاق بالمعاهد الثانوية في البلدان المتقدمة النمو بأكثر من ١٠٠ في المائة، فهو لا يتجاوز ٥٢ في المائة في البلدان النامية و ١٩ في المائة فقط في المجموعة الفرعية لأقل البلدان نمواً. ويأتي ترتيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد كل المناطق النامية الأخرى إذ تبلغ تلك النسبة فيها ٢٦ في المائة. والفجوة ملحوظة بقدر أكبر في المستوى الجامعي إذ لا يواصل الدراسة في مؤسسات التعليم العالي سوى طالب واحد عن كل ١٠ في العديد من البلدان النامية. وهنا أيضاً تحتل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الرتبة الأخيرة بمعدل الالتحاق بالجامعات لا يتجاوز ٤ في المائة.

٦٤ - وفيما يتعلق بتحسين الحالة الصحية، ما زال العالم النامي، ولا سيما البلدان الأفريقية، متأخراً بصورة كبيرة. وقد ظل العمر المتوقع ثابتاً نسبياً خلال التسعينات ولا سيما

ألف - أقل البلدان نمواً: عجز متزايد في القدرات البشرية والاجتماعية

٦١ - شهدت الخمسون سنة الأخيرة نمواً سريعاً في نظم التعليم والصحة. وتكاثرت المدارس والجامعات في معظم البلدان، في حين أصبح توفير الخدمات الصحية صناعة عالمية تقدر دخولها بـ ١١٩ بليون دولار. وتحسنت مؤشرات التعليم والصحة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معاً، إذ ازداد الاستثمار في هذين المجالين. وارتفعت نفقات القطاع العام على التعليم في البلدان النامية من زهاء ١٤٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة عن التلميذ الواحد في ١٩٩٠ إلى ١٩٤ دولاراً في ١٩٩٧^(٢٣)، في حين بلغ إنفاق ذلك القطاع على الصحة في ١٩٩٧ زهاء ٢٠٠ دولار للفرد الواحد^(٢٤).

٦٢ - ومع ذلك، فثمة مناطق في العالم لا تزال متأخرة في هذا الميدان. وما زالت التفاوتات قائمة داخل البلدان وفيما بينها. ففي فترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧، ظل الإنفاق الحكومي الإجمالي على التعليم في أقل البلدان نمواً في حالة ركود عند مستوى ٣٩ دولاراً في السنة عن كل تلميذ، ولم تنفق حكومات تلك البلدان على قطاع الصحة إلا ٦ دولارات عن الفرد الواحد، وهو مستوى أدنى من عتبة الـ ٣٦ دولاراً للفرد في السنة، الذي حددته منظمة الصحة العالمية لهذه البلدان. وفي حين تحسنت معدلات محو الأمية في البلدان النامية فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧، إذ ارتفعت من ٦٧ في المائة إلى ٧٢ في المائة، فإن عدد الذين شملهم محو الأمية لا يتجاوز نصف مجموع السكان إلا بقليل (٥٣ في المائة) في جنوب آسيا. والحالة أحسن من ذلك، بصورة طفيفة فقط، في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الخدمات والنهج العلاجية إلى خدمات ونهج وقائية. وفي هذه العملية، تولى عناية خاصة لأوجه التكافل بين الصحة والتعليم، فضلا عن تكامل سياسات بناء القدرات.

٦٧ - ويتغير بسرعة في الوقت الحاضر هيكل ومضمون الخدمات التعليمية. ففي الماضي، كان التعليم الابتدائي والتقني يُصمم بهدف تأمين محو الأمية وتزويد العاملين بمهارات أساسية إما في المصانع الكبرى أو في المناطق الريفية لكي يتمكنوا من قراءة التعليمات المطبوعة والرسوم التقنية وتطبيقها. ومن جهة أخرى كان التعليم الثانوي، ولا سيما التعليم العالي، مصمما لإعداد نخب في مجالات التكنولوجيا والعلوم والإدارة تُكلف بإدارة وحدات الإنتاج على نحو سليم، وبتشجيع الابتكارات وتعزيز ممارسة السلطة في كنف الاستقرار. تلك هي الأسباب التي مُنحت من أجلها الأولوية إلى توفير التعليم الابتدائي للجميع، على نقيض النهج الانتقائي المتوخى في قبول التلامذة في درجات التعليم الأعلى مستوى. ولذلك أصبح التعليم ذا تكوين هرمي ومتصلب لا يُعنى إلا بحشود صغار السن من الأطفال.

٦٨ - ويُنظر اليوم إلى التعليم الأساسي باعتباره شرطا لازما للتنمية، ولكنه غير كاف. ويتعين على الأفراد أن ينموا قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الوفيرة المتاحة حاليا وعلى استخدامها بفعالية فيما يتصل باحتياجاتهم الخاصة، وعلى تطوير مهاراتهم في مجالات التحليل والتوليف والاتصال، وأهم من ذلك، على بناء قدراتهم على التعلم طوال حياتهم. فضلا عن ذلك، يحتاج الأفراد إلى اكتساب مهارات تتسم بالمرونة وتسمح لهم بالتكيف دون مصاعب مع متطلبات أسواق العمل المتغيرة. وأخيرا، يحتاج الأفراد لإمكانية الوصول إلى خدمات التدريب وإعادة التدريب لكي ينتقلوا بجرية من عمل لآخر وفيما بين المواقع.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في مستوى ٥٠ عاما، وهو مستوى أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٦٧ عاما. كذلك، فإن هذه المنطقة لم تخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلا بنسبة ٤ أطفال عن كل ١٠٠٠ مولود حي في فترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨، في حين خفضت أقل البلدان نموا، كمجموعة، ذلك المعدل بنسبة ٢٠ طفلا عن كل ١٠٠٠ مولود حي (من ١٧١ في ١٩٩٠ إلى ١٥١ في ١٩٩٨). وما زال ثلث سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعانون من التغذية الناقصة. ولا يزال ربع جنوب آسيا في ظروف مماثلة. وبالتالي فإن الأغلبية الكبرى من البلدان ذات المستويات المتدنية لرأس المال البشري توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتحتل منطقة جنوب آسيا الرتبة الثانية في هذا الشأن.

باء - التحديات والمخاطر الجديدة

٦٥ - فضلا عن التأخر في مجالات محو الأمية، والتحصيل العلمي، والمؤشرات الصحية، تواجه أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية في الوقت الحاضر تحديات ومخاطر جديدة. وتنتج هذه التحديات والمخاطر عن العولمة والثورة في ميدانين المعلومات والتكنولوجيا في الثمانينات والتسعينات. وفي المجتمع العالمي الجديد القائم على أساس المعرفة، يمكن أن يتسبب نقص الطاقات البشرية والاجتماعية واتساع الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية في تفاقم الفقر وعدم المساواة، خاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.

٦٦ - وتنشأ هذه المتطلبات الجديدة، إلى حد بعيد، عن ضرورة إعادة تحديد أهداف السياسات. وعلى الصعيد العالمي، يجري حاليا تصميم نظم التعليم من جديد: يتم في الوقت الحاضر تحويل تلك النظم من نظم تسمح باكتساب المهارات و"المعرفة السلبية" إلى نظم تشجع تنمية القدرات الفردية والجماعية. وبنفس الصورة، يتم في ميدان الصحة الانتقال من

متكاملين ومرنين ينبغي أن تستند إليهما جهود بناء القدرات على طول الحياة.

٧٣ - ويتعين على البلدان النامية أن تتصدى لهذه التحديات الجديدة في نفس الوقت الذي تعالج فيه المشاكل القديمة. ويبدو أن العديد من الخدمات المقدمة في هذه البلدان أصبحت الآن غير كافية و/أو غير مناسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية. ونتج هذا عن ثلاثة أسباب مترابطة:

(أ) الموارد المستثمرة، بتمويل خارجي في الكثير من الحالات، فضلا عن كونها محدودة، بسببها أن تصبح الآن متقدمة، في الوقت الذي تقوم فيه المجتمعات القائمة على أساس المعرفة بإعادة تصميم نظمها واستراتيجياتها التعليمية والصحية؛

(ب) لم ينفك عدم وجود نهج متكامل لتوفير الخدمات التعليمية والصحية يتسبب في تفاقم الحلقة المفرغة التي يؤدي في إطارها عدم كفاية التعليم إلى سوء الحالة الصحية وإلى الفقر، اللذين يحدان بدورهما من القدرة على التعليم؛

(ج) نتج عن حقيقة أن النظم القائمة لم تسع دائما إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المحلية ظهور أوجه عدم الملاءمة وعدم الفعالية في سوق العمل.

٧٤ - إن النظم التعليمية والصحية في معظم البلدان النامية، إذ اقتدت بنظم البلدان الصناعية، قد نمت في استقلالها عن بعضها البعض، فقدمت خدمات متباينة تديرها وزارات منفصلة لها جداول أعمال غير منسقة في مجال السياسات. وما زالت تنمية الموارد البشرية تُعتبر بمثابة تدريب للموظفين الوطنيين يجب أن تنفرد الحكومات به بصورة كاملة تقريبا، وكثيرا ما يتم ذلك بمساعدة تقنية أجنبية وبتمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع مرور السنوات، تبينت محدودية هذا النهج.

٦٩ - واليوم، في عالم يتسم بقدر متزايد من الغموض، لم يعد مفهوم الصحة للجميع ينحصر في إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية العامة الأساسية وعلى تغذية كافية، وتحسين بيئتهم، بل أصبح يعني أيضا بناء القدرات الفردية على تقييم المخاطر الصحية القديمة والجديدة وعلى التصدي لها. وأصبح التعليم الصحي يتحول بسرعة إلى عنصر هام من العناصر المكونة للتعليم الأساسي.

٧٠ - وقد اكتسبت تنمية الموارد البشرية مفهوما أوسع نطاقا وأصبحت تعنى بتنمية الطاقات البشرية والاجتماعية المستدامة ذات الصلة. ويشير تعبير تنمية القدرات البشرية والاجتماعية إلى الإنماء المستدام لقدرة الأفراد والمجموعات والمؤسسات في مجتمع ما على تحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة ومواجهتها وحلها وعلى الابتكار بصورة فردية وجماعية بغية تحسين آفاق المستقبل لعيشتهم.

٧١ - وتوجد اليوم حاجة ملحة لإقامة الشبكات، ولتعلم العيش معا، واحترام وتقدير تنوعنا البشري. وبالتالي، فقد أصبحت تنمية الطاقات الجماعية جزءا لا يتجزأ من تكوين رأس المال البشري وأولوية رئيسية له. وتفرض المخاطر البيئية العالمية وانتشار الأمراض المعدية إعادة النظر في مفهوم الصحة والتعليم بوصفهما أداتين للتنمية الاجتماعية. ولا بد من النظر إلى المشاكل القديمة بمناظير جديدة واستخدام هذه المناظير الجديدة لمواجهة التحديات الجديدة.

٧٢ - إن الفوارق بين المتطلبات القديمة والجديدة، في السياق العالمي الحالي، تقتضي تغييرا للنموذج وتوحي نهج جديدة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وثمة حاجة لنهج جديدة وابتكارية وذات طابع شمولي لمنع ظهور هذه التحديات أو التصدي لها. وتقتضي المتطلبات المذكورة أعلاه أن ننظر إلى التعليم والصحة بوصفهما نظامين

- ٧٥ - وفي معظم البلدان النامية، انعكست في قضايا الصحة انقسامات اجتماعات جلية. وتشمل أيضا الفجوة التي تزداد اتساعا بين الحاصلين على مستوى عال من التعليم والأثرياء، من جهة، والفقراء من جهة أخرى اختلافات متزايدة في المشاكل الصحية. وتؤدي التكافلات السلبية بين الفقر، ونظم التعليم المتقدمة والمخاطر الصحية المتزايدة (كما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل) إلى تهميش الفقراء، وتقييم حواجز اجتماعية تعوق توفير الرعاية الصحية للجميع.
- ٧٦ - ويتعين بالتالي على البلدان النامية أن تجد حلا لتناقض أساسي: في حين نتجت عن التكنولوجيات المتقدمة والعولمة توقعات متنامية ومجموعات أكبر من الاحتياجات والفرص، فقد نجمت عنها تحديات جديدة أيضا. ولن يمكن تفادي عدم المساواة ومزيد من التهميش إلا من خلال تنمية القدرات البشرية والاجتماعية. ويتطلب هذا إصلاحا جوهريا للنظم الصحية والتعليمية في البلدان النامية باعتماد نهج جديدة وإجراءات ابتكارية.
- جيم - النهج المتوخاة والإجراءات الابتكارية**
- ٧٧ - ينطوي تطبيق النموذج الجديد، في جملة أمور، على ما يلي: (أ) تنمية أوجه التكافل بين التعليم والصحة والاستفادة منها؛ (ب) تأمين إمكانية حصول الجميع إلى خدمات متكاملة؛ (ج) تأمين قدر كبير من الجودة والمرونة في النظم التعليمية والصحية؛ (د) إقامة أطر مؤسسية ابتكارية؛ (هـ) تعزيز القدرات الاجتماعية؛ (و) الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأدوات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ (ز) تصميم مخططات ابتكارية للتمويل؛ (ح) وأهم من كل ذلك، إقامة شراكات محلية وعالمية لمجابهة هذه التحديات الجديدة.
- ١ - أوجه التكافل بين التعليم والصحة
- ٧٨ - يشمل الإدراك الجديد لمفهوم الصحة، فضلا عن مكافحة الأمراض، تهيئة الظروف اللازمة للحياة النشيطة. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون تعزيز أوجه التكافل بين الصحة والتعليم. وتترتب على تلك الأوجه آثار في الاتجاهين: تعني زيادة التعلم مزيدا من القدرة على التنظيم الذاتي والسلوك المسؤول، فتساعد على صون الصحة الجيدة وتجنب المخاطر الصحية. وتعني الصحة واللياقة المحسنتان مزيدا من الفرص للتعلم مدى الحياة وزيادة القدرة على الاستخدام المكثف للمعلومات. وفضلا عن ذلك، فإن تنمية الموارد البشرية شرط مسبق للنجاح في مجابهة الأضرار الصحية وحالات الإعاقة بعد الأزمات والحروب والكوارث الطبيعية.
- ٧٩ - وللصحة والتعليم آثار ذات طابع تكافلي على الأهداف الإنمائية الأخرى - التمكين الفردي والجماعي، وحماية البيئة، والتيسير الجيد لشؤون الحكم. وبالتالي، فإن تعليم المواطنين من أجل تحقيق التنمية ينبغي أن يعزز إقامة توازن بين الأهداف الاقتصادية، والاحتياجات الاجتماعية، والمسؤوليات الإيكولوجية، وأن يوفر للناس من المهارات وآفاق المستقبل والقيم والمعرفة ما يمكنهم من العيش في مجتمعات محلية مستدامة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يدعم بناء القدرات الاجتماعية التغييرات في المواقف والطرق الجديدة للتفكير بشأن التنمية المستدامة.
- ٨٠ - ومن المسلم به بصورة متزايدة الآن أن إدراج آفاق جنسانية في مختلف ميادين التنمية يكفل زيادة الفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، على نحو ما ينعكس في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢٥). ففي مجال الصحة والتعليم، ينبغي أن تطرق التدخلات ذات الأهداف المحددة احتياجات المرأة والمساواة بين الجنسين، إذ أن المرأة تمثل دعامة العلاقة بين الصحة والتعليم، كما تكتسي

الحكومية يمكن، بل وينبغي، أن تؤدي دورا فاعلا في تأمين إمكانية الحصول على تلك الخدمات.

٨٤ - وقد تسببت الأزمات الاقتصادية الحديثة، وما تلاها من ركود وانحسار للنمو الاقتصادي في عدة بلدان نامية، في تدني معدلات الالتحاق بالمدارس وتدهور الأحوال الصحية، ولا سيما في أوساط شباب المجتمعات المحلية الريفية، والفتيات، والفئات المحرومة اقتصاديا في المجتمع. ويشكل يتامى متلازمة نقص المناعة المكتسب، بصورة خاصة، حصة متنامية من المنقطعين عن التعليم في طور مبكر. ولتأمين إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي أن توجه السياسات صوب تعبئة الأسرة والحصول على دعم المجتمع المحلي ومساعدته المالية. وتمثل خطوات هامة من أجل المحافظة على قبول المجتمع المحلي ومشاركته في توسيع نطاق التعليم في طور ما قبل المدرسة، وتدريب الوالدين، وإقامة تواصل شبكي بين المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية العاملة كامل اليوم يسمح بتوفير المبيت والرعاية للأطفال الآتين من أسر محرومة اجتماعيا. ويشكل تقديم وجبة الغداء في المدرسة، بأذن مساهمة من الأسرة/المجتمع المحلي، حافزا قويا في السعي إلى تأمين الحصول على دعم المجتمع المحلي ومشاركته؛

(ب) تحديد معايير دنيا لنفقات الحكومة في ميداني التعليم والصحة. ينبغي أن يحصل كل الأطفال على تعليم أساسي ذي نوعية جيدة، من خلال قيام القطاع العام بتوفير التعليم الأساسي، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ويمكن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع تدريب المعلمين ولبولوج أعداد أكبر من الأطفال. ويمكن إعادة توظيف المعلمين المتقاعدين لتدارك النقص في أعداد المعلمين في انتظار أن يتم تدريب معلمين جدد؛

مساهمتها أهمية أساسية في السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية.

٨١ - وفي ضوء هذا، يمثل محور أمية المرأة وسيلة هامة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة ولتمكين المرأة من المشاركة بقدر أكبر في عملية صنع القرار في المجتمع. وقد ثبت أن الاستثمار في التعليم الرسمي وغير الرسمي وفي تدريب الطفلة والمرأة، نظرا لعائداته الاجتماعية والاقتصادية العالية، يشكل أفضل وسيلة لتحقيق نمو اقتصادي يكون في نفس الوقت مطردا ومستداما. وينبغي أن تكفل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، قيام المدارس ونظم التعليم غير الرسمية بأداء دور أقوى في منع انتشار الأمراض المعدية، ولا سيما عدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وينبغي أن يؤدي التعليم أيضا دورا في القضاء على التمييز ضد المرأة، وذلك من خلال إدراج تعليم مراعاة للاعتبارات الجنسانية بشأن النشاط الجنسي المأمون بقدر أكبر والسلوك المسؤول.

٢ - تأمين إمكانية الاستفادة

٨٢ - في الوقت الحاضر، كثيرا ما تتسم العلاقة بين المجتمع المدني والمدرسة بالتبعية، ولا سيما في حالة الأسر المعيشية التي تكون لها معدلات منخفضة لمحو الأمية. ويشكل فتح مدارس تابعة للمجتمعات المحلية، حديثا، بقدر أكبر من المشاركة من جانب العائلات، تقدما هاما وفر حوافز قوية على تحسين معدلات الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي ومواصلة الدراسة بها. ومن المرجح أيضا أن فتح مدارس التعليم المهني والتقني على نطاق المجتمع المحلي سوف يحسن إمكانية الحصول على التعليم وجدوى الدراسة.

٨٣ - وينطوي تحسين المشاركة أيضا على إزالة العوائق المحلية أو الثقافية التي تحول دون الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. كذلك، فإن الضغط الذي تمارسه مجموعات الأنداد، ومشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير

فعالية الاستثمار في التعليم. وعلى سبيل المثال، ينبغي وضع معايير لنوعية المعلمين، وإجراء تفتيش دوري على الصعيدين المحلي والوطني، وتوفير الحوافز لاجتذاب أبرز الكفاءات إلى مهنة التعليم.

٨٩ - إن المقاييس العادية للإنجاز في مجال التعليم، من حيث معدلات الالتحاق بالمدارس وعدد الطلبة الذين يكملون التعليم الابتدائي لا تفي بقياس النوعية. وبالتالي هناك حاجة إلى وضع اختبارات وإجراءات أخرى تُمكن من التعرف على "الأمية الوظيفية" حتى في حالة المعدلات المرتفعة للالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

٩٠ - وتركز المقاييس المعتادة على التعليم الرسمي، ومع ذلك فإن العمليات التعليمية غير الرسمية - مثل تلك التي تُجرى في محيط الأسرة وداخل المجتمعات المحلية - تساهم هي أيضا في اكتساب المعرفة. بيد أنه لا توجد وسائل لتقييم وقياس تلك المساهمات. ويؤثر اكتساب المهارات من خلال العمليات غير الرسمية على المرأة بصورة خاصة، إذ أنها لا تجد أمامها في كثير من الأحيان سوى السبيل غير الرسمي لاكتساب المهارات التي تستخدمها من أجل البقاء وإعالة أسرتها - سواء في الإنتاج المنزلي بدون أجر أو في قطاع الإنتاج غير الرسمي (مثل الحرف اليدوية، والعمل من البيت، وما إلى ذلك).

٩١ - وإذا لم تكن المناهج الدراسية مرتبطة بواقع التنمية في البلد، فإن المجتمعات لن تقدر على تحقيق العائد الأمثل على استثمارها. ورغم عقود من الاستقلال، لم يتغير بصورة هامة محتوى المناهج الدراسية في العديد من البلدان الأفريقية عما كان عليه في عهد الاستعمار. وتتطلب العولمة الاقتصادية، والمخاطر الصحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وانحطاط البيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تعدل المناهج الدراسية بغية توليد

(ج) تحقيق تكامل التعليم الأساسي مع تدريب أساسي، بما في ذلك تلقين المهارات التقليدية وتوفير تدريب أساسي في مجالي الصحة والحاسوب. ومن الهام أيضا، في نفس الوقت، حفز الوعي البيئي وتنمية القدرة على العمل الجماعي.

٨٥ - كما أن كفاءة فرصة التعليم تقتضي الاستثمار في التعليم الثانوي والجامعي، في جملة أمور، في البلدان الفقيرة، من أجل زيادة أعداد الأفراد ذوي المهارات وتدارك النقص المتنامي في أعداد المعلمين والأطباء. والاستثمار في التعليم الجامعي، الذي تتعاضد فعاليته بممارسته في سياق إقليمي ولا سيما فيما بين البلدان النامية، عامل هام لتحسين إدارة شؤون الحكم وكذلك لبناء القدرات الإقليمية والوطنية.

٣ - ضمان النوعية والمرونة

٨٦ - إن التركيز على الوفاء بمعايير تعليمية وصحية عالية، تستند إلى مؤشرات رقمية، كثيرا ما يغفل عن الأبعاد الأعمق للنوعية. ففي ميدان التعليم، يجب التمييز بين جانبيين هامين من جوانب النوعية: أولا، مدى مساهمة التعليم في بناء القدرات البشرية والاجتماعية وتحقيق الإمكانات البشرية؛ وثانيا، مدى نجاح عملية التعليم في تحسين اكتساب المهارات اللازمة للحصول على العمل.

٨٧ - ويستشف من التمييز أعلاه أن البلد يمكن أن يبني رأس ماله البشري ويغفل عن بعض من هذه الجوانب المتعلقة بالنوعية. ولما كان هذا قد لوحظ في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن المشكلة ليست مقصورة على العالم النامي. إن ضمان النوعية مرتبط بوجود معايير لها تستخدم في تقييم تنمية القدرات البشرية والاجتماعية.

٨٨ - واللجنة، إذ تدرك أن وضع معايير جديدة يكاد دائما يواجه مقاومة من أصحاب المصالح المتوطدة، تؤكد على أنه لا يمكن بدون معايير موحدة لتقييم التقدم، تحديد

تسمح بالانتقال دون عقبات إلى وظائف جديدة بمساعدة من برامج مختلفة - بدءاً من صناديق تعويضات البطالة وبرامج التدريب وإعادة التدريب القصيرة الأجل، إلى توفير الأموال للإفادة من التعليم الرسمي مدداً أطول.

٩٥ - وفي البلدان الأفريقية، نادراً ما تتاح للمنقطعين عن التعليم فرصة للعودة إلى المدارس وذلك، جزئياً، بسبب ارتفاع نسبة الأطفال في سن الدراسة وعدم مرونة نظام التعليم القائم. وفرص التعليم أقل بالنسبة للمرأة بسبب ما تتعرض له من قيود اجتماعية معينة، منها الأمومة والأعمال المنزلية. ويمكن إضفاء مزيد من المرونة على نظام التعليم من خلال إعادة النظر في الجدول الزمني للسنة الدراسية وفقاً لمتطلبات الأشغال الموسمية، وإنشاء نظام الدروس المسائية، وفتح المدارس في أثناء العطل، بحيث يتسنى لنظام التعليم أن يشمل السكان جميعاً. وسوف يؤدي العمل بنظام التعلم مدى الحياة، مع زيادة التشديد على المرونة في تحديد تواريخ بدء الدراسة، إلى تحقيق أهداف منها سد الفجوة القائمة حالياً بين الجنسين في جميع مستويات التعليم.

٤ - إقامة أطر مؤسسية ابتكارية: دور جديد للحكومة

٩٦ - في الماضي، كان ينظر إلى حكومات البلدان النامية بوصفها القوى الرئيسية الدافعة للتغيير، إذ لم تكن الأسواق والمنظمات المدنية قد نمت نمواً كافياً. وكان يُنظر إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية على أنه مسؤولية مقصورة على الحكومات في إطار تأمين حقوق الإنسان الأساسية وتوفير منافع عامة معينة. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تسبب الحضور المفرط للحكومات في ظهور مشاكل: الإفراط في إصدار القواعد التنظيمية، والتصلب، والفساد، وعدم الكفاءة، وقمع مبادرات ودينامية القطاع الخاص والمنظمات المدنية.

رأس المال الاجتماعي اللازم، وللتصدي إلى هذه التحديات، وغيرها من التحديات، التي تواجه حالياً البلدان النامية. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يسهم في زيادة تهميش تلك البلدان في المجتمع العالمي وأن يجعل من الفقر واقعاً يومياً للأجيال المقبلة.

٩٢ - وترتبط النوعية أيضاً بمستوى الإنفاق على التعليم والصحة. فكلما ارتفع، ارتقت نوعية التعليم والأحوال الصحية، طالما كان تصميم برامجهما ملائماً. ومن هنا باتت الحاجة ملحة لزيادة النفقات في الميادين التي يكون فيها مستوى الإنفاق منخفضاً.

٩٣ - إن القدرة على التكيف وعلى تحمل التغيير السريع والصدمات تكمن إلى حد بعيد في قدرة مجتمع ما على التكيف بسرعة وكفاءة مع هذه التغيرات. وتتحدد قدرة البلد على التكيف للمستقبل تبعاً لعوامل منها وجود برامج في مجالي التعليم والصحة، تكفل المرونة من حيث التكيف وإعادة التشكيل ذاتياً. وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية وتجربة عدة بلدان كانت قد نفذت برامج للتكيف الهيكلي في أثناء العقدين الأخيرين الحاجة إلى المرونة في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية والصحية التي تستهدف الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً بتلك التجارب. على أن معظم البلدان كانت غير مستعدة لهذه المهمة. لذا، تحث اللجنة، على بذل جهد لزيادة المرونة وتخصيص موارد لتحقيق هذه الغاية.

٩٤ - ويمكن أيضاً أن يُنظر إلى المرونة بوصفها جزءاً من برامج الحماية الاجتماعية التي تعالج الآثار السلبية للعولمة، ولا سيما البطالة والخروج من مظلة التأمين الصحي، اللذين يؤثران في أضعف قطاعات السكان. ويشير الدليل القائم على التجربة العملية إلى وجود ارتباط إيجابي بين مدى افتتاح البلد وتوفيره للحماية الاجتماعية^(٢٦) إن هذه الحماية

التي أثبت أن له تفوقا نسبيا فيها. ولما كان عالمنا هذا عالما سريع التحول، ووجب أن تتضمن هذه الترتيبات المؤسسية آليات معينة لرصد الاتجاهات وأثر التدخلات في الفئات الاجتماعية، ولا سيما الفئات المستضعفة. كما ينبغي أن تتضمن آليات للتصحيح والتعديل الذاتي أو للاستبعاد الذاتي عند الاقتضاء.

١٠٠ - وفي عهدنا هذا، باتت الأسواق نسبيا أكثر تطورا، مما يدعو الحكومات إلى التركيز على زيادة فعالية وكفاءة تشغيل كل أركان نظام التعليم والصحة - القطاع الخاص، والحكومة، والمجتمع المدني. وكلما تطور السوق، ازداد طابع المشاركة الذي يمكن، بل وينبغي، أن يتسم به النظام. وفي بيئة كهذه، ينبغي للحكومة أن:

(أ) تحدد الأولويات وتضع البرامج الوطنية؛

(ب) توفر المعلومات وتشجع الرصد؛

(ج) تضع المعايير لقياس إمكانية الاستفادة والمرونة، والفعالية في هذا المجال؛

(د) تأمين إمكانية المشاركة لمن هم عاجزون حاليا عنها.

١٠١ - ونظرا لنطاق الاحتياجات الهائل من الموارد البشرية في قطاعي الصحة والتعليم، فليس من المعقول توقع أن تتصدى الحكومات وحدها لهذه التحديات. ومن الأولويات البالغة الأهمية لعمل الحكومة تيسير وتعزيز التحالفات والشراكات ذات القاعدة العريضة على الصعيد المحلي والوطنية والعالمية للتصدي بصورة مشتركة لمشكلة العجز في قدرات الموارد البشرية. ولكي تكون هذه الشراكات فعالة، يتعين على الحكومات أن تضع الترتيبات التشريعية والمؤسسية المناسبة، وأن تستحدث آليات تنسيقية تضمن وجود التكافل والمساءلة في جميع أنشطة مختلف الشركاء.

٩٧ - وفي إطار النموذج الجديد، يُنظر إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية بوصفه مسؤولية مشتركة بين الحكومات والأفراد والقطاع الخاص والمنظمات المدنية، لتهيئة بيئة تضمن التنمية الكاملة للطاقات البشرية وتوفير المنافع من جانب القطاعين الخاص والعام على السواء. وستستمر الحكومات في أداء دور قيادي، وإن كان معدلا، إذ أنها، فضلا عن الاستمرار في توفير هذه الخدمات، ستزيد من إشرافها على أنشطة القطاع الخاص وتنظيمه، حيثما لزم ذلك، بغية ضمان وجود منافسة سليمة في توفير الخدمات. ويمكن لمشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية والصحية أن تؤدي إلى إدخال معايير جديدة في مجال كانت الإدارة العامة تهيمن عليه في الماضي. ويمكن أيضا أن تؤدي المنظمات المدنية والحركات الشعبية دورا متزايدا الأهمية في المستقبل إذ أنها أكثر احتكاكا بالمستفيدين النهائيين من الخدمات التعليمية والصحية.

٩٨ - ولتطبيق هذا التحول في نموذج التنمية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يلزم وضع أطر مؤسسية ابتكارية. وينبغي لهذه الأطر أن تركز على قطاعات متعددة، وأن تيسر تعميم المسائل المتعلقة بالصحة والتعليم في مسيرة التنمية العامة للأمم. ويجب أن تعالج الأطر المؤسسية الابتكارية تلك القضايا الشاملة الكامنة في صميم الرابطة بين التعليم والصحة والتي يدل وجودها على مواطن اختناق أو قصور في النظام، مثل نزوح الأدمغة، وعدم المساواة بين الجنسين، وعمل الأطفال.

٩٩ - يجب أن تشجع (لا أن تحبط) الترتيبات المؤسسية الابتكارية لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة الاستراتيجيين - الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات العمال وأرباب العمل، وما إلى ذلك. ويجب أن تكون منفتحة بحيث تسمح لكل شريك بأن يعنى في مساهمته بالتحديات والقضايا

٥ - تعزيز الطاقات الاجتماعية

نحو كامل. ولبناء هذه القدرات الاجتماعية، من الهام القيام بما يلي:

(أ) توفير إمكانية الانتفاع من الخدمات الصحية والتعليمية لجميع طبقات السكان؛

(ب) تشجيع منظومات القيم التي تُغذي النزاهة، والإنصاف، والشفافية، وحقوق الإنسان، والحرية، والتي ترسخ في ظلها النظم الديمقراطية المكفولة لصنع القرارات؛

(ج) تعزيز الطاقات النظامية الأساسية، بما في ذلك النظم القانونية، والتعليمية والمالية، القائمة على أساس منظومة القيم أعلاه؛

(د) تشجيع الانضباط مع وجود هيكل لإدارة شؤون الحكم قائم على القانون ونظام عادل للأسواق.

١٠٦ - تواجه مجتمعات كثيرة في العالم النامي مشاكل اجتماعية تعوق القدرات البشرية، بل وتدمرها. ومن المشاكل الأكثر إضراراً بتلك القدرات الفساد الذي كثيراً ما يتخلل المجتمع بأسره، وإساءة استعمال المخدرات. وما لم يتم التصدي بصورة مباشرة لمشاكل الفساد وإساءة استعمال المخدرات، ومعالجتها، فإن الجهود المبذولة لبناء طاقات المجتمع وإقامة الأطر المؤسسية المبتكرة قد تصبح ضرباً من العثم لا طائل من ورائه.

٦ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠٧ - شهد عقد التسعينات نضوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها على نطاق واسع في جميع أنحاء البلدان المتقدمة النمو. وقد تسنى هذا الانتشار بفضل استخدام الحواسيب ووسائل الاتصال التي أرخت لبدء عصر الإنترنت. ولئن كان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد أسلوب التشغيل الاعتيادي في الأعمال التجارية وأنشطة الحكومة والمجتمع المدني في البلدان المتقدمة

١٠٢ - يشير تعبير الطاقات الاجتماعية إلى قدرات المجتمع على التنظيم الذاتي من أجل تحقيق التنمية. ولتعبير الطاقة الاجتماعية جوانب متعددة: فهو يشمل الطاقات المتصلة بالتعليم والصحة، فضلاً عن النظم القانونية والمالية. وهو يشمل أيضاً السمات المميزة الجماعية التي تجعل الاقتصاد والمجتمع أكثر فعالية وكفاءة.

١٠٣ - ويجب أن يجري بناء القدرات على جميع مستويات المجتمع - الوطني، والإقليمي، والمحلي. ولا تتم التنمية الحقيقية إلا حين يكتسب المجتمع المحلي القدرة على تصميم وبناء مستقبله، وهو ما يمكنه من المفاضلة بين خيارات تكنولوجية واجتماعية مختلفة وتبني الأنسب له منها. ومع مرور الوقت، تنمو القدرة نتيجة لتدعيم المؤسسات والبنى الأساسية من جميع الأنواع - الاجتماعية، والمادية، والمالية. ومن الهام، في هذا المسعى، فهم أوجه الترابط فيما بين القضايا الاقتصادية والصحية والتعليمية، ولا سيما الروابط بين الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٠٤ - وفي عصر العولمة، باتت المعرفة عاملاً استراتيجياً من عوامل القدرة على المنافسة. ولذلك فإن الاستثمار في القدرات الاجتماعية يعود بنفع كبير على النمو الاقتصادي والتحول التكنولوجي. وفي السنوات الأخيرة، ازداد الوعي تدريجياً بضرورة الاستثمار في رأس المال الاجتماعي. وازداد الاهتمام، فيما يبدو، بتعزيز الاقتصادات المحلية من خلال إيجاد مجتمعات محلية متداخلة وأكثر ترابطاً، وتوفير الائتمانات الصغيرة.

١٠٥ - وإن وجود قدرات اجتماعية عالية كفيلاً بتحقيق القدرة على تنمية الطاقات البشرية الكامنة واستخدامها على

المعاصرة لإدارة المعرفة للاستفادة منها في إدارة شؤون التعليم والصحة. ويمكن تكييف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحكمة التصميم، بما في ذلك التعليم بالوسائل الإلكترونية في المستوى الجامعي لكي توائم احتياجات المجتمعات المحلية وتيسير التعلم مدى الحياة.

١١٠ - ومن أجل توسيع حصيلة المعارف المتاحة للتصدي للتحديات الجديدة في ميدان الصحة، ولا سيما النقص في عدد الموظفين الطبيين المدربين، ينبغي للحكومات ألا تكتفي باستخدام أحدث أشكال المعرفة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، بل أن تنتهج أيضا سياسة توفير الدعم المناسب للنظم الطبية الوقائية والإبداعية المحلية التي ما زالت تلي احتياجات قطاعا عريضا من السكان.

١١١ - ويمكن أيضا أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين صحة المرأة من خلال توليد المعرفة وتوفير المعلومات والإشارة بالسياسات، مما يمكن تطبيقه لتحسين استجابة النظام الصحي لاحتياجات المرأة. ويمكن أيضا بواسطة تلك التكنولوجيا تحسين الأحوال الصحية عن طريق نشر المعلومات عن المعايير الصحية، ومدى توافر الموارد ونوعيتها وأسعارها. وبالتوازي مع ذلك، سيساعد الأخذ باللامركزية في الإدارة على تقريب الخدمات الصحية من المجتمعات المحلية وتعزيز مساءلة تلك المجتمعات فيما يتعلق بالموارد.

٧ - الابتكار في التمويل

١١٢ - نظرا للحاجة المتزايدة إلى استثمارات إضافية في الصحة والتعليم لمواجهة عوامل مثل العولمة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، سيتعين على الحكومات توحي نهج ابتكارية لتعبئة الموارد. وتشمل المجالات المحتملة المقترحة لتعبئة الموارد ما يلي:

النمو، فإنه ليس بعد الأسلوب المعتاد في البلدان النامية وبصورة خاصة في أقل البلدان نموا.

١٠٨ - ومن واقع الدروس المستفادة، يتضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانيات عظيمة لتغيير الطريقة التي تُسير بها مجتمعات البلدان النامية أعمالها وأن تساعد في علاج المشاكل الاجتماعية المتواصلة للخدمات التعليمية والصحية. غير أن هذه التكنولوجيا لم تستخدم بعد لتلك الأغراض، في الأغلبية الكبرى من الحالات. والتواني عن استغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يزيد من اتساع الفجوات الكبيرة القائمة بالفعل في نوعية الحياة بالنسبة لمواطني البلدان النامية، ولا سيما سكان المناطق الريفية. وسوف تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إن استُخدمت بفعالية، مساهمات كبرى في ميداني التعليم والصحة في البلدان النامية، وذلك من خلال:

- (أ) توسيع مظلة الخدمات التعليمية والصحية؛
- (ب) تحسين نوعية أداء الخدمات التعليمية والصحية؛
- (ج) خفض تكلفة توفير خدمات الصحة والتعليم.

١٠٩ - ينبغي وضع منهاج دراسي جديد للتدريب الصحي وتدريب المعلمين، يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويركز على بناء القدرات الاجتماعية، بما في ذلك المعارف والمهارات الأساسية في مجالات خدمة المجتمع، والتواصل الشبكي الاجتماعي، والإصلاح الاجتماعي، وأساليب العمل كفريق، والوقاية من المخاطر الصحية، والتواصل بين الثقافات. وينبغي وضع برامج قائمة على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدراج المعارف والتقاليد والمهارات الخاصة بالثقافات المحلية في النظم

شكل ضرائب ورسوم. وكما هو الحال بالنسبة للمجتمعات المحلية، فإن إشراك القطاع الخاص في الأنشطة التعليمية والصحية سيتطلب إعادة تحديد هذه العلاقة. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن أن تهىء الحكومات بيئة مواتية يكون فيها القطاع الخاص شريكاً مسهماً. ومن شأن زيادة الفعالية في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أن تعود بالفائدة في نهاية الأمر على جميع القطاعات؛

(د) السلطات الحكومية المحلية - جرى العرف على أن تعمل السلطات الحكومية المحلية، على أساس سياسات وتوجيهات تضعها الحكومة المركزية ولا تساهم فيها المجتمعات المحلية المستفيدة منها إلا بقدر محدود. والاتجاه الحالي للتحرر من المركزية في غالبية البلدان النامية يهدف إلى تأمين مساهمة أكبر من جانب المجتمعات المحلية في التخطيط وصنع القرار. وتضافر السلطات الحكومية المحلية، في العمل مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في إطار من الشراكة يمثل آلية جديدة ذات إمكانية كبيرة لتحسين فعالية الخدمات التعليمية والصحية. ويتطلب هذا أيضاً تخصيص موارد للتعويض المحلي، إما بالتحويلات أو عن طريق الاحتياجات المحلية الجديدة من الإيرادات اشتراطات متعلقة بالدخل المحلي؛

(هـ) الحكومة الوطنية - تتحمل الحكومة الوطنية المسؤولية عن التخصيص العام للموارد. وبإمكان الحكومات، إقراراً منها بالارتباط القوي بين التعليم والصحة، أن تنظر في تحقيق التكامل بين هذين الاختصاصين الوزاريين المستقلين بغية تحقيق التكافل بينهما بما يزيد في نهاية المطاف من هذه المخصصات. وقد ثبت أن تحسين التعليم يحسّن بقدر كبير الحالة الصحية؛

(و) زيادة الموارد في إطار المبادرة ٢٠/٢٠ - وفقاً للصيغة المسماة ٢٠/٢٠ التي جرى التوصل إليها بتوافق

(أ) مساهمات الأسر المعيشية - تتحمل الأسرة المعيشية المسؤولية الأولية عن الصحة والتعليم الأساسي. ورغم محدودية الموارد المتاحة للأسر المعيشية التي تمر بضائقة اقتصادية، فإن العدد الكبير من التبرعات بمبالغ صغيرة يمكن أن يشكل قدراً هاماً من الموارد. ولحفز الأسر المعيشية على الاستجابة بهذه الصورة، يجب إقامة شراكة كاملة معها. وينطوي هذا على إشراكها في عمليات مثل صوغ السياسات، واختيار المعلمين والأطباء، ومحتوى المنهاج الدراسي، وما إلى ذلك، مما تكون قد استبعدت منها فيما مضى؛

(ب) مساهمات المجتمعات المحلية - بينما تتطلع أغلب المجتمعات المحلية الفقيرة إلى الحكومة للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، تتزايد المؤشرات الدالة على إمكانية تعبئة جهود المجتمعات المحلية لكي تشارك بقدر هام في تمويل الخدمات التعليمية والصحية الأساسية. ويمكن أن تضطلع تلك المجتمعات بتنظيم مناسبات خاصة وتقديم مساهمات عينية تعني عن الحاجة إلى تدبير بعض الموارد. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم المجتمعات المحلية في صيانة المرافق الأساسية الصحية والتعليمية ويمكن أن تُستخدم تلك المرافق، بدورها، في تلبية احتياجات أوسع نطاقاً للمجتمعات المحلية. وكما هو الأمر مع الأسر المعيشية، سينشئ هذا علاقة مختلفة بين السلطات الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية - علاقة يغدو المجتمع المحلي فيها شريكاً كامل الحقوق للحكومة ويستخدم موارده لتكملة موارد الحكومة في تنفيذ خطة مشتركة؛

(ج) مساهمات القطاع الخاص - يتوقف نجاح القطاع الخاص، إلى حد كبير، على مقدرة موظفيه وحالتهم الصحية. ولذلك، للقطاع الخاص مصلحة في دعم الخدمات التعليمية والصحية الجيدة. وفي غالبية البلدان النامية، تقتصر علاقة الحكومة بالقطاع الخاص على تحصيل الإيرادات في

متزايدة إلى مجالين من مجالات المنفعة العامة على الصعيد العالمي. وتقرح اللجنة بالتالي استكشاف طرق جديدة لتعبئة الموارد (على سبيل المثال، ضريبة على الوقود الكربوني، رسوم على التحويلات المالية، ورسوم على استخدام الفضاء الجوي والمياه الإقليمية، وما إلى ذلك) لتمويل تنمية قدرات الموارد البشرية في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا.

٨ - تكوين الشراكات الخارجية

١١٣ - ينبغي تشجيع التوسع في الاعتماد على المبادرات المحلية المنطوية على التفاعل البشري والنظر باهتمام إلى إقامة التحالفات والشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي ضوء ذلك، ينبغي تشجيع الشراكات في محيط المجتمعات المحلية فيما بين أرباب العمل، والمنظمات، والنقابات، وسلطات التعليم، والقائمين بالتدريب، وما إلى ذلك، بغية ضمان جودة التدريب والتعليم اللذين يوفرهما القطاع العام والخاص. وينبغي تشجيع منظمات الشباب على اتخاذ مبادرات وإجراءات على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني.

١١٤ - وإلى جانب الشراكات على المستوى المحلي والوطني، يمكن أن تغدو الشراكات من أجل التنمية على المستوى الإقليمي و/أو العالمي آليات وأدوات مؤسسية هامة لبناء القدرات في البلدان النامية استناداً إلى الاعتراف المتنامي بالتكافل الإقليمي والعالمي. وبإمكان الشراكات الرامية إلى بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أن تزيد، في نفس الوقت، من حجم الموارد المتاحة للتعليم والصحة، ومن فعالية سياسات البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بالتوصية الواردة في أن الورقة المنقحة لرئيس لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/CONF.199/PC/L.1/Rev.1) بتشجيع إقامة الشراكات في المسائل العلمية والتعليمية، فضلاً عن المسائل الصحية، المتصلة بالتنمية المستدامة، في التحضير لمؤتمر القمة المقرر عقده في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

الآراء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في ١٩٩٥، التزمت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على التوالي، بتخصيص ٢٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من ميزانيتها للقطاعات الاجتماعية^(٢٧) بيد أن المستويات العامة للإنفاق الاجتماعي للقطاع العام ما زالت تتدن في معظم أنحاء العالم النامي^(٢٨). ومن شأن الوفاء بهذا الالتزام أن يزيد بقدر كبير من الموارد المتاحة للاستثمار في الخدمات الصحية وفي التعليم؛

(ز) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية - منذ أواخر الستينات، التزم المانحون بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أعيد تأكيد هذا الالتزام في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في الدانمرك في عام ١٩٩٥. غير أن الاتجاه الانحساري لمساهمة المانحين في المساعدة الإنمائية الرسمية ما فتئ مستمرًا. وقد أثر هذا تأثيراً معاكساً على التدفقات نحو أقل البلدان نمواً وفاقم من الضغط على الموارد، ولا سيما في ميداني الصحة والتعليم. وأقرت البلدان المانحة مرة أخرى في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، بأن من اللازم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر كبير بغية تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المحددة في إعلان الألفية^(٢٩). وفي ضوء ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات محددة لكي يتم الوفاء بالالتزامات المعلنة في مونتيري؛

(ح) الصندوق الدولي لتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة في العالم - ترحب اللجنة بمبادرة مجموعة الثمانية بإنشاء صندوق خاص لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا سيما في أفريقيا، وتشجع قيام البلدان الصناعية بالالتزام بتقديم المزيد من التبرعات؛

(ط) مصادر التمويل الابتكارية - حتى لو نُفذت التدابير أعلاه بنجاح، ستواجه البلدان النامية ضيقاً في الموارد اللازمة لتمويل التعليم والصحة اللذين يتحولان حالياً بصورة

الفصل الرابع

تحديد أقل البلدان نموا

ألف - مقدمة

السياسات الإنمائية بشأن معايير تحديد أقل البلدان نموا، وأهميته بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعنية.

١١٨ - وعالجت اللجنة في دورتها الرابعة عددا من المسائل المتصلة بكل من منهجية تحديد أقل البلدان نموا، بما في ذلك صقل دليل الضعف الاقتصادي الذي استحدث في عام ٢٠٠٠، والحالة المحددة المتعلقة بإخراج مالديف من قائمة أقل البلدان نموا. واستعانت اللجنة في عملها بالتقرير الخاص بالاجتماع الذي عقده فريق الخبراء بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بشأن تحديد أقل البلدان نموا في يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١١٩ - وعرضت الأمانة العامة في ذلك الاجتماع نتائج الاختبارات التشخيصية والمحاكيات بشأن جميع المعايير ذات الصلة المتعلقة بتحديد أقل البلدان نموا. وقدم خبراء من منظمات أخرى من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها عرضا لأعمالهم في معالجة مسألة الضعف. وأكد فريق الخبراء من جديد ارتباط مفهوم الضعف بالبلدان النامية، لا سيما أقلها نموا. وأكد أن أهداف عمل المنظمات الأخرى في معالجتها لمسألة الضعف ليست متطابقة وأن جهودها متكاملة وأنه لا يوجد مؤشر واحد يفني بجميع الأغراض.

١٢٠ - وستوجز الفقرات التالية في هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الأساسية للجنة في دورتها الرابعة.

باء - تحسين معايير تحديد أقل البلدان نموا

١٢١ - ينبغي أن يستوفي البلد جميع المعايير الثلاثة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ودليل نوعية الحياة المادية المعزز، ودليل الضعف الاقتصادي) حتى يضاف إلى القائمة، وعلاوة على ذلك، لا يجوز أن يضاف إلى القائمة أي بلد

١١٥ - كان من بين ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي من لجنة السياسات الإنمائية، في قراره E/2001/43 بشأن تقريرها، أن تواصل عملها بشأن المنهجية التي تستخدم في تحديد أقل البلدان نموا، بالمشاركة، حيثما يكون ذلك ملائما، مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في قضايا الضعف البيئي والاقتصادي، وأن تقدم إلى المجلس خلال عام ٢٠٠٢، تقريرا عن المعايير التي تقترح استخدامها في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا المقرر إجراؤه خلال عام ٢٠٠٣.

١١٦ - كما طلب المجلس من اللجنة في القرار نفسه مواصلة أعمالها في إعادة دراسة توصيتها بإخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نموا وذلك خلال دورتيها الرابعة والخامسة، وتقديم تقرير مرحلي إلى الدورة الموضوعية القادمة، وتوصيات نهائية إلى دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٣، مع مراعاة المعلومات المشار إليها في الفقرتين ٦ و ٧ من دياحة القرار ٤٣/٢٠٠١، والمعلومات الأخرى التي سيقدمها شركاء التنمية ذوو الصلة والمنظمات المتعددة الأطراف.

١١٧ - وأكدت الجمعية العامة من جديد مؤخرا في قرارها ١٩٨/٥٦ المعنون "مواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، آخذة في الاعتبار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠٠١، ضرورة القيام، دون تأخير، بإنجاز العمل الكمي والتحليلي المتعلق بمؤشر الضعف المقرر في وثيقة الاستعراض التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة^(٣٠) وأكدت أهمية ذلك العمل بالنسبة لأعمال لجنة

الاستعراض الذي جرى في عام ٢٠٠٠ قد استوفت سوى معيار واحد من المعايير الثلاثة (دليل الضعف الاقتصادي).

٢ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيبه من الدخل القومي الإجمالي

١٢٥ - استعانت اللجنة بفئة البلدان المنخفضة الدخل التي حددها البنك الدولي ضمن ما استعانت به من منطلقات أولية في وضع قائمة أقل البلدان نمواً. ولوحظ أن نقطة الفصل التي حددها البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل قد ارتفعت بالقيمة الإسمية بشكل مواكب للتضخم (ومثال ذلك أنها بعد أن كانت ٦٩٥ دولاراً في عام ١٩٩٥ أصبحت ٧٨٥ دولاراً في عام ١٩٩٩) - وبهذا ظلت ثابتة من حيث الواقع - وأن البنك الدولي استخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا من الناتج المحلي الإجمالي في تحديد فئة البلدان المنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن الدخل القومي الإجمالي يعد مرآة تعكس القدرة الإنتاجية للبلد بالصورة الوافية التي يعكسها بها الناتج المحلي الإجمالي.

١٢٦ - وتوصي اللجنة، ابتغاء الوضوح والاتساق، بالاستعاضة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي في المعايير الحالية للإخراج من القائمة، مثل المعمول به بالفعل بالنسبة للإخراج فيها. وسيعتمد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، فيما يتعلق بالإخراج في القائمة والإخراج منها على السواء، على البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي المستخدمة في أطلس البنك الدولي. وفيما يتعلق بمجالات الإخراج المحتملة، أوصت اللجنة أيضاً بالنظر في الدور الذي تقوم به التحويلات المالية من الخارج والمساعدات الخارجية وغيرها من أشكال الدخل من حيث تأثيرها على أرقام الدخل القومي الإجمالي والقدرة الإنتاجية المحلية على السواء. كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أي دمار

يزيد تعداد سكانه على ٧٥ مليون نسمة. وينبغي أن يستوفي البلد على الأقل معيارين من المعايير الثلاثة لكي يتأهل للخروج من القائمة.

١٢٢ - ونظرت اللجنة في آخر التوصيات التي أشار بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنقاط التي أثيرت في الدورة الثالثة للجنة السياسات الإنمائية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠١. كما فحصت من جديد المؤشرات المتصلة بمعايير الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً والإخراج منها للتأكد من أنها ما زالت أفضل المعايير المتاحة. وأكدت اللجنة في الوقت ذاته أن تحسين المعايير عملية مستمرة لأن كل يوم يطالعنا دائما ببيانات جديدة أفضل.

١ - البلدان الكثيرة السكان

١٢٣ - لا ينظر في إدراج أي بلد يزيد عدد سكانه على ٧٥ مليون نسمة في قائمة أقل البلدان نمواً، وهي قاعدة أقرها المجلس صراحة في عام ١٩٩١ حتى تعكس الفكرة الضمنية السابقة التي مؤداها أن المقصود من هذه الفئة ألا تنطبق إلا على البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة. كما أن هذا السقف السكاني أزال خطر أن تضعف الزيادات الكبيرة في إجمالي سكان أقل البلدان نمواً من التزام البلدان المتقدمة النمو بتوفير دعم كبير لهذه البلدان. وتوصي اللجنة لدى الاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي سينفذ في عام ٢٠٠٣. بمواصلة العمل بالممارسة المتمثلة في عدم إدراج البلدان الكثيرة السكان.

١٢٤ - ولم يحدث قط أن أدرج في القائمة أي بلد كثير السكان بخلاف بنغلاديش. وقد رأت اللجنة أنه لما كانت بنغلاديش مدرجة بالفعل في القائمة، فلا ينبغي أن تخضع لقاعدة الإخراج العادية، أي الوصول إلى حد العتبة السكانية التي تحتم الإخراج من القائمة، ما لم تستوف على الأقل معيارين من المعايير الثلاثة. ولم تكن بنغلاديش لدى

الابتدائية والثانوية معا ومعدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة.

١٣٠ - ولوحظ أن مصطلح دليل "نوعية الحياة المادية المعزز" لا يعكس بصورة مناسبة الواقع الذي يقصد المؤشر إلى التعبير عنه، وهو مستوى رأس المال البشري وليس مستوى الرفاهية. ولذا، اقترح تغيير اسمه إلى دليل الرصيد البشري.

١٣١ - وفيما يتعلق بمؤشر التغذية، كانت اللجنة تود استخدام النسب المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، ولكن هذه البيانات غير متاحة بالنسبة لكثير من البلدان. ولذا حظيت فكرة الإبقاء على متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية بتأييد واسع. ومع هذا، لوحظ أن من المتوقع من منظمة الأغذية والزراعة، في إطار السعي لرصد التقدم صوب تحقيق أهداف الألفية في مجال التنمية، أن تحسن من نوعية وشمول البيانات القطرية فيما يتعلق بالنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، وإذا ما باتت هذه البيانات متاحة في المستقبل القريب، فسيمكن الاستعانة بها في دليل نوعية الحياة المادية المعزز/ دليل الرصيد البشري خلال استعراض عام ٢٠٠٣ الذي يجري كل ثلاث سنوات.

١٣٢ - وأكدت اللجنة مجدداً أن العمر المتوقع عند الولادة ليست أفضل مؤشر متاح للحالة الصحية للسكان بسبب شواغل متعلقة بنوعية البيانات؛ كما أنه أداة مسرفة البطء للتعرف على التغييرات في مجالي الصحة والتغذية. وعليه، أيدت اللجنة الإبقاء على معدل وفيات الأطفال دون الخامسة الذي تتوافر بشأنه بيانات أفضل من حيث إمكانية التعويل عليها.

كبير يلحق برأس المال، بما في ذلك رأس المال الطبيعي، متى توفرن معلومات بشأنه.

١٢٧ - وأبلغت اللجنة بأن تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية (انظر E/CN.3/2001/18، الفقرة ٦٤ من المرفق) قد حث على استخدام نصيب الفرد من الدخل المستند إلى تعادلات القوة الشرائية في التحليلات عبر القطرية بينما كانت اللجنة تستخدم البيانات الخاصة بالدخل المحلي الإجمالي والنتاج القومي الإجمالي المستمدة من منهجية أطلس البنك الدولي، ولاحظت اللجنة أن منهجية تعادلات القوة الشرائية تخضع لعدد من القيود التجريبية، وأن الأمر بحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل على المدى المتوسط، قبل أن تضع اللجنة مقترحا محمداً باستخدام هذه المنهجية. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المستندة إلى تعادلات القوة الشرائية ليست متاحة بالنسبة لعدد من البلدان المنخفضة الدخل.

١٢٨ - وطلبت اللجنة من الأمانة العامة أن تلتزم من البنك الدولي، من خلال الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توضيح عدد من المسائل المنهجية المتعلقة بمنهجية تعادلات القوة الشرائية المتبعة لديه من حيث دقتها ووضوحها وإمكانية التعويل عليها من أجل الاستعاضة عن البيانات الناقصة بتقديرات غير مباشرة.

٣ - دليل نوعية الحياة المادية المعزز - دليل الرصيد البشري

١٢٩ - يمثل دليل نوعية الحياة المادية المعزز في الوقت الراهن متوسط أربعة مؤشرات، هي: (أ) التغذية، وتقاس بمتوسط استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من متوسط احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية؛ (ب) الصحة، وتقاس بمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة؛ و (ج) التعليم، ويقاس بإجمالي نسبة القيد في المدارس

الزراعي؛ (د) نصيب الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة في الدخل القومي الإجمالي؛ (هـ) حجم السكان.

١٣٦ - ويراد بهذا الدليل أن يعكس المخاطر النسبية التي يتعرض لها البلد النامي بفعل الصدمات الخارجية، وتأثيره لا يعتمد فحسب على قوة الصدمات، بل أيضا على الخصائص الهيكلية التي تحدد مدى تأثر البلد من جراء هذه الصدمات. ونوع الضعف الذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند تحديد البلدان الأقل نموا هو الضعف الهيكلي؛ ولا تنظر اللجنة في الضعف المقترن بسياسات الحكومات.

١٣٧ - وقد لوحظ أن حجم السكان واحد من أهم العوامل في تقييم الضعف الاقتصادي العام حيث إن البلدان الصغيرة تنحو أكثر من البلدان الكبيرة إلى التأثر بالصدمات الخارجية للأسباب التالية: (أ) أن اقتصاداتها عادة ما تكون أكثر انفتاحا على التجارة الخارجية؛ (ب) أن صادراتها تنحو إلى التركيز بشدة بالنظر إلى ضيق مجال التنويع أمامها. كما لوحظ أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه بصفة عامة معوقات هيكلية - مثل ارتفاع تكاليف النقل والعزلة النسبية عن الأسواق الرئيسية - مما يجعلها معرضة بشدة للتأثر بالصدمات الخارجية. ولذا توصي اللجنة بالإبقاء على مؤشر حجم السكان ضمن مكونات دليل الضعف الاقتصادي.

١٣٨ - وتوصي اللجنة أيضا، على غرار ما فعلت في الدورات السابقة، بإعادة حساب مؤشر تركيز الصادرات في إطار صيغة دليل الضعف الاقتصادي بحيث يتضمن صادرات الخدمات إلى جانب الصادرات السلعية.

١٣٩ - وقد عادت اللجنة إلى نظر المسألة التي كانت قد بحثتها في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وهي التساؤل عن إمكانية تضمين دليل الضعف الاقتصادي مقياسا مباشرا بدرجة أكبر للأثر الاقتصادي للكوارث الطبيعية، مثل حجم الأضرار

١٣٣ - وفيما يتعلق بمحالات البلدان الموشكة على الخروج من القائمة، يمكن أن تؤخذ في الحسبان مؤشرات أخرى للصحة لكي تكمل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. وهي مسألة ذات أهمية بالغة للبلدان التي نقص فيها متوسط العمر المتوقع نقصا شديدا بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويمكن استخدام النسبة المئوية للسكان المتضررين من الأمراض المعدية كمؤشر إضافي مفيد.

١٣٤ - وفيما يتعلق بإجمالي نسبة القيد في المدارس الثانوية والابتدائية معا، أبلغت اللجنة بأن العدد الإجمالي للمقيدين في المدارس الابتدائية في عدد من البلدان من فئة أقل البلدان نموا متضخم لإدراج الطلاب الباقين لإعادة و/أو الطلاب المنتهين إلى فئات عمرية مختلفة أكبر^(٣١). واتفقت اللجنة على أن البيانات المتعلقة بمتوسط عدد سنوات الدراسة للقطاع النشط من السكان أو بفترة الدراسة المتوقعة التي حدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) توفر مؤشرات أفضل، ولكنها أشارت إلى وجود مشاكل خطيرة متصلة بالبيانات من حيث مدى توافرها بالنسبة لجميع البلدان النامية. ولما كان التعليم الابتدائي يتجلى في نسبة إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة، أوصت اللجنة بدراسة إمكانية حذف القيد في المدارس الابتدائية من دليل نوعية الحياة المادية المعزز/دليل الأصول البشرية والتركيز على النسبة الإجمالية للقيد في التعليم الثانوي كمؤشر أفضل لمستوى التعليم.

٤ - دليل الضعف الاقتصادي

١٣٥ - يتألف دليل الضعف الاقتصادي في الوقت الحالي من متوسط خمسة مؤشرات، هي: (أ) تركيز الصادرات؛ (ب) تذبذب عائدات التصدير؛ (ج) تذبذب الإنتاج

الاقتصادية أو عدد السكان المتضررين أو المشردين. وخلصت إلى أنه، في حالة توافر بيانات قابلة للمقارنة عن النسبة المئوية للسكان المشردين بفعل الكوارث الطبيعية ويتسنى التعويل عليها بصورة كافية، فإنه يمكن الاستعانة بهذه البيانات كعنصر إضافي في دليل الضعف الاقتصادي، واتفقت في الوقت ذاته على ضرورة أن تشمل النبذ المتعلقة

بمخاطر البلدان المشوكة على الخروج من القائمة بيانات عن الأثر الاقتصادي للكوارث الطبيعية إذا توافرت بيانات ذات صلة يمكن التعويل عليها.

٥ - دور نبذات الضعف القطرية

١٤٠ - أكدت اللجنة مجدداً النتيجة التي توصلت لها من قبل^(٣٢) حيث رأت أن دليل الضعف الاقتصادي لا يمكن أن

يوفر إلا مقياساً جزئياً وتقريبياً لضعف بلد ما، وأن من اللازم إيجاد تقييم أعمق للضعف لكل بلد بعينه في حالي الإضافة إلى قائمة أقل البلدان نمواً والإخراج منها على السواء. ومن ثم، أوصت اللجنة في عام ٢٠٠٠ بإعداد "نبذة عن الضعف" لكل بلد موشك على الوصول إلى العتبات. وينبغي وضع نبذة للسماح بإجراء تقييم شامل للحالة في البلد وتقديم معلومات تعكس الأبعاد المختلفة للضعف.

١٤١ - وقد أعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نبذة قطرية عن حالات الضعف في الرأس الأخضر، وساموا، وفانواتو، وملديف من أجل استعراض عام ٢٠٠٠ بالتعاون الوثيق مع الحكومات ذات الصلة. وتوصي اللجنة باستمرار هذا التعاون من أجل إعداد هذه النبذ القطرية قبل الاستعراض القادم في سلسلة الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات (من أجل السماح بإجراء تقييم مستنير للحالة في البلدان التي على شفا الوصول إلى عتبات هذه المعايير).

١٤٢ - ولم يقتصر استخدام النبذ القطرية التي أعدت في السابق على اعتبارها معلومات تكميلية عند النظر في وضع قطر بالنسبة لمعيار الضعف الاقتصادي، بل اهتمت اللجنة بها أيضاً في أحكامها بشأن النتائج الشاملة للمعايير الأساسية الثلاثة. وعليه، فقد أوصت بأن تواصل هذه النبذ القطرية في المستقبل فحص الجوانب المتصلة بالمعايير الثلاثة كلها.

١٤٣ - واتفق رأي اللجنة أيضاً على أن نبذ الضعف السابقة قدمت أفكاراً ثاقبة عن جوانب الضعف في هذه البلدان. ومع هذا، ففي حين وافقت اللجنة على ضرورة استمرار النبذ القطرية في التركيز على المسائل المتصلة بالضعف الاقتصادي، أوصت أيضاً بأن تولي هذه النبذ بعض الاهتمام للضعف البيئي.

١٤٤ - وينبغي إعداد هذه النبذ من أجل جميع حالات الإخراج المحتملة من قائمة أقل البلدان نمواً، وكذلك، في نطاق الممكن عملياً، من أجل الإضافات المحتملة إلى القائمة، كاحتياط ضروري للوقاية من خطر تغيير حالة بلد ما على غير أساس صحيح نتيجة لجوانب القصور في نوعية المعلومات. وأوصت اللجنة أيضاً بإتمام هذه النبذ قبل نهاية عام ٢٠٠٢ حتى تكون متاحة لإعداد الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٦ - المسائل التقنية

١٤٥ - استعرضت اللجنة أيضاً بعض المسائل التقنية المتصلة بإعمال المعايير. وطلبت من الأمانة العامة أن تعد، قبل الاستعراض القادم، محاكيات عن أثر الخيارات التالية:

(أ) تحويل المتوسطات: رُئي أن تحويل المتوسط الهندسي للمكونات أو متوسطها الحسابي إلى لوغاريتمات كفيل بالكشف عن أكبر المعوقات التي يواجهها كل بلد وذلك بصورة أفضل من المتوسط الحسابي الحالي؛

الأصول البشرية إلى توضيح قدرات الموارد البشرية بصورة أكثر شمولاً (مع مؤشرين للتعليم ومؤشرين للصحة)، والمؤشرات التي اختارها اللجنة أفضل من بعض مكونات دليل التنمية البشرية، من حيث ملاءمتها وإمكانية التعويل عليها، لأغراض تحديد أقل البلدان نمواً.

١٤٨ - وبعد أن أخذت اللجنة في الحسبان الدلائل والمؤشرات الأخرى التي فحصتها في دورتها الأولى^(٣٤)، ناقشت أيضاً تطور الدلائل الرئيسية للضعف البيئي في ضوء ما طلبه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠٠١ من مواصلة عملها بشأن المنهجية التي سوف تستخدم في تحديد أقل البلدان نمواً، بالمشاركة، حيثما يكون ذلك مناسباً، مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في قضايا الضعف البيئي والاقتصادي. وقد فحصت اللجنة بوجه خاص دليل الاستدامة البيئية لعام ٢٠٠١، وهو مبادرة اتخذها المحفل الاقتصادي العالمي. وتستند درجات دليل الاستدامة البيئية إلى مجموعة من ٢٢ مؤشراً أساسياً، كل منها يتألف من متغيرين إلى ٦ متغيرات بمجموع قدره ٦٧ متغيراً أساسياً. ولما كان دليل الاستدامة البيئية يسمح بإجراء مقارنات شاملة لعدة بلدان من حيث الأحوال البيئية وأدائها على نحو منظم كمي، اتفقت اللجنة على أن هذا الدليل يمكن أن يثري قدرتها على النظر في المسائل المتعلقة بالضعف.

١٤٩ - غير أن اللجنة لاحظت وجود بعض المشاكل المنهجية المتعلقة بملاءمة مؤشرات الضعف المختلفة والأوزان الترحيحية الخاصة بها. وأثيرت شكوك كبيرة حول إعطاء أوزان ترحيحية متساوية للمتغيرات والمؤشرات المتعددة في دليل الاستدامة البيئية. وثمة مشكلة أخرى هي أنه لا توجد بعد بيانات كافية يمكن التعويل عليها ومقارنتها، بالنسبة لجميع البلدان النامية. ورغم تقديم نتائج بشأن ١٢٢ بلداً تقريباً، فإن البيانات ما زالت غير متاحة بالنسبة للكثير من البلدان النامية، ويشمل ذلك ثلث أقل البلدان نمواً. وجرى

(ب) التركيز: رُئي أن حساب الدلائل المركبة (وفقاً لإجراء الحد الأقصى - الأدنى) سيكون أكثر دقة إذا طبق على عينة مرجعية لعدد أصغر من البلدان المتماثلة عما إذا طبق على القائمة الحالية للبلدان النامية المؤلفة من ١٢٨ بلداً^(٣٣)؛

(ج) النظر الآتي في المؤشرات: يبدو من المثير للاهتمام، وخاصة بالنسبة للحالات القريبة من الحد الفاصل، النظر في وقت واحد في المعايير المتصلة باثنين من مؤشرات المعوقات الهيكلية (دليل الأصول البشرية ودليل الضعف الاقتصادي) أو حتى في المؤشرات الثلاثة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ودليل الأصول البشرية، والرقم القياسي للضعف الاقتصادي)، دون إحداث تغيير في الطرق الحالية التي تطبق فيها المعايير الثلاثة على نحو مستقل، وعلى نحو يتيح للجنة أن تأخذ في الحسبان قدراً من التعويض بين المعايير ومجموع الآثار المحتملة للمعوقات التي تكشفها المعايير.

جيم - استعراض الدلائل الأخرى ذات الصلة

١٤٦ - على حين ساد اتفاق عام في الرأي على ضرورة أن تستجيب معايير تعريف أقل البلدان نمواً للشواغل المتصلة بكل من دمار رأس المال الطبيعي والآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث الطبيعية، فقد جرى التأكيد من جديد على ضرورة أن تركز المعايير على المعوقات الهيكلية وعلى ضرورة ألا تُفحص جوانب الضعف البيئي إلا إذا كانت متصلة بهذه المعوقات.

١٤٧ - وأكدت اللجنة مجدداً، اعتماداً على جهودها السابقة وعلى أعمال فريق الخبراء الذي أتيحت له الفرصة لفحص عدة وثائق متعلقة بدلائل أخرى للنوعية البيئية والبشرية، أن دليل التنمية البشرية ومكوناته يكفيان لأغراض تحديد أقل البلدان نمواً. ويسعى دليل نوعية الحياة المادية المعزز/دليل

المتاحة قد لا تعكس الوضع الحالي لهذه البلدان بدقة. وقد تسبب تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا السابقة في إحداث تغيرات هيكلية كبرى وغير بشدة في الإمكانيات والتوقعات الاقتصادية لبعض الدول الجديدة. وقد لا تعبر البيانات المتاحة تعبيرا دقيقا عن هذه التغيرات. وسيلزم بذل جهود خاصة إذا اشتملت الحالات الجديدة على الجمهوريات السوفياتية أو اليوغوسلافية السابقة بسبب هذا التغير في مسارات الأحداث أو لنقص المعلومات.

هاء - حالة جزر ملديف

١٥٣ - أعادت اللجنة النظر في توصياتها التي تقدمت بها في استعراض عام ٢٠٠٠ الذي يجري كل ثلاث سنوات، وأكدت مجددا في دورتها الثالثة في عام ٢٠٠١ أن جزر ملديف ستخرج من قائمة أقل البلدان نموا. وأشارت إلى أن هذا البلد قد استوفى بالفعل معيارين من المعايير الثلاثة للخروج: معيار الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ومعيار رأس المال البشري (دليل نوعية الحياة المادية المعزز). أما من حيث المعيار الأخير (دليل الضعف الاقتصادي)، فقد تجاوزت جزر ملديف عتبة الخروج بهامش صغير.

١٥٤ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أن حكومة ملديف أوضحت وجود مواطن خلل في تقدير درجات دليل نوعية الحياة المادية المعزز في عام ٢٠٠٠، لا سيما فيما يتعلق بمتغيري التغذية والقيود في المدارس (انظر E/2000/104، المرفق، الضميمة). وأثيرت شكوك حول صحة تقدير المأخوذ السعري بنسبة ١١٨ في المائة، الذي رأت فيه السلطات الوطنية مغالاة. كما ذكر أيضا أن الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفقر في عام ١٩٩٨ قد وصفت الحالة الغذائية بأنها "أسوأ مما هي عليه في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء

التأكيد على أنه من اللازم، من حيث المبدأ، أن تفحص اللجنة جميع البلدان النامية في تحديدها للمؤهل منها للحصول على مركز أقل البلدان نموا، وأن البيانات المطلوبة للخروج باستدلالات يعول عليها بشأن البلدان الناقصة غير متاحة في الوقت الراهن.

١٥٠ - وخلصت اللجنة إلى أن دليل الاستدامة البيئية، مثل غيره من الدلائل المماثلة التي فحصها فريق الخبراء في اجتماع سابق له في باريس في آذار/مارس ٢٠٠٠^(٣٥)، لا يمكن استخدامه بصفة مباشرة بحالته الحاضرة لتحديد أقل البلدان نموا. وأوصت بعدم إضافة أي عنصر محدد متعلق بالضعف البيئي للمعيار، وإن اقترحت ضرورة تضمين النبد القطرية المتعلقة بحالات البلدان المشككة على الخروج من القائمة ما يتعلق بالمعوقات الهيكلية من معلومات عن الضعف البيئي بشرط توافر بيانات يعول عليها في هذا الشأن.

دال - حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٥١ - أشارت اللجنة إلى أنه لا يجري في الوقت الراهن النظر في إدراج بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في قائمة أقل البلدان نموا. واتفق الرأي على ضرورة النظر في أمر هذه البلدان وفقا للمعايير الحالية، على أنه من غير المستصوب تغيير المعايير لتراعي أوضاعها الخاصة. وأوصت اللجنة بأن تعالج مسألة البلدان المنخفضة الدخل التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي سيحين موعده في عام ٢٠٠٣ بالطريقة نفسها المتبعة مع البلدان النامية لأغراض التحليل.

١٥٢ - واتفق كذلك على أن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات والذي سيحين في عام ٢٠٠٣ سيتطلب إعداد نبد قطرية عن حالات البلدان المشككة على الإدراج في القائمة، خاصة فيما يتعلق بجوانب رأس المال البشري (دليل نوعية الحياة المادية المعزز/دليل الأصول البشرية) لأن البيانات

حول كفاءة تحقيق عملية انتقالية ميسرة من صفة أقل البلدان نمواً بالنسبة للبلدان التي تصبح مؤهلة لرفعها من القائمة.

١٥٨ - وأقرت اللجنة بأن القدرة على تحقيق انتقال ميسر قد يختلف كثيراً من بلد إلى آخر. ويتضح هذا بوجه خاص في حالات البلدان الواقعة حالياً عند الخط الفاصل، وهو ما يشكل تناقضاً ظاهرياً: فالبلدان الجزرية التي هي من أقل البلدان نمواً والتي حققت في الظاهر ازدهاراً عظيماً ومطرذاً إلى أبعد حد بالنسبة لمعايير الدخل والرصيد البشري أو الأصول البشرية هي من بين أكثر البلدان تعرضاً لعوائق هيكلية و/أو أكثر البلدان ضعفاً. فقد تكون هذه البلدان إذن من بين أقل البلدان استعداداً لمواجهة حدوث أي خسارة في الامتيازات إذا ما رفعت من قائمة أقل البلدان نمواً.

١٥٩ - ولذلك فقد اعتبرت اللجنة أن الانتقال الميسر مبدأً يكتسب أهمية قصوى بالنسبة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً، بقدر ما تظل الاحتمالات قائمة بأن تبقى هذه البلدان معتمدة، بدرجات مختلفة، على الدعم الخارجي. ولأحظت اللجنة أن تحقيق انتقال ميسر، بالنسبة لبلد مرفوع من قائمة أقل البلدان نمواً، لا يعني بالضرورة أن تلغى تدريجياً جميع الامتيازات الخاصة بأقل البلدان نمواً. وينبغي بالأحرى أن ينطوي على إعادة تحديد نطاق الفوائد التي يستصوب تحقيقها لبلد مرفوع من القائمة. وعملية إعادة التحديد هذه قد تتضمن، إلى جانب فقدان بعض الفوائد، الاحتفاظ بمعاملات بشروط تساهلية أخرى، منها، إذا لزم الأمر، منح معاملات بشروط تساهلية لأجل غير مسمى، وتقديم شروط تساهلية جديدة يتم تكييفها وفقاً للحالة الاقتصادية المتحسنة للبلد وهي حالة لا تزال مع ذلك هشة.

١٦٠ - ورأت اللجنة أن كل عملية يرفع فيها بلد من القائمة ينبغي أن تكون في المستقبل مسوّغاً لأن تعقد الأمم المتحدة اجتماع مائدة مستديرة يدرس فيه شركاء التنمية

الكبرى". ورئي أن المعوقات الهيكلية المتصلة بنقل السلع من جراء الأحوال الجوية البالغة السوء والبعد النائي للجزر إنما هما عوامل دائمة تكمن وراء حالة التغذية هذه. وعلاوة على ذلك، فقد انتقدت سلطات ملديف تقدير إجمالي نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية معاً (٩٢ في المائة) باعتباره تقدير مغالى فيه.

١٥٥ - وبعد قيام فريق الخبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ باستعراض شامل للحالة الملديفية، توصي اللجنة بأن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإعداد موجز قطري جديد بغية تقييم موثوقية الأرقام التي ستستخدم في استعراض عام ٢٠٠٣. وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة بالنسبة للمديف على إحلال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضمن المعايير المستخدمة لإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً وسحبها منها. علاوة على ذلك، تشدد اللجنة على أهمية دراسة الآثار المترتبة على رفع ملديف من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك في ضوء المعلومات الجديدة والإضافية الواردة من جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية.

١٥٦ - وقد طلب كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأونكتاد من شركاء التنمية للمديف تزويدهما بمعلومات عن "موقفهم المحتمل من رفع بلد من البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً". وكانت المشاورات لا تزال قائمة أثناء الجلسة العامة للجنة (انظر الفرع زاي أدناه).

واو - عملية انتقالية ميسرة للبلدان المرفوعة أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً

١٥٧ - أحاطت اللجنة علماً بالطلب المقدم في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠٠١ لإجراء مناقشة دولية

التنمية مع البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً في ضوء ضرورة وجود تدابير لتحقيق "عملية انتقال ميسرة".

١٦٤ - وقد أشار عدد من الشركاء الثنائيين إلى أن رفع بلدان من القائمة لن يكون له سوى أثر بسيط، إن وجد، على تعاملهم مع هذه البلدان من حيث تدفق المعونة وتقديم المساعدات التقنية، لأن هذه التدفقات والمساعدات لم تخصص بالضرورة على أساس صفة أقل البلدان نمواً (انظر المرفق الأول). ومن ناحية أخرى، فإن الامتيازات الثنائية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، تشكل مجالا يبدو فيه نطاق استمرار معاملة أقل البلدان نمواً بصفتها تلك بعد رفعها من القائمة، (حتى ولو لفترة انتقالية) محدوداً، أو حتى غير موجود، لارتباطها بواجبات تشريعية ملزمة.

١٦٥ - وقدم شركاء متعددون الأطراف وإقليميون أيضاً إشارات متفاوتة بشأن احتمالات أن يكونوا قادرين على تطبيق تدابير لتحقيق عملية انتقال ميسرة لصالح البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً (انظر المرفق الثاني). ويبدو أنه لا توجد لدى منظمة التجارة العالمية أي سياسة ثابتة فيما يتعلق بالبلدان المرفوعة من القائمة. ولكن ينتظر أن يتضمن برنامج عمل المنظمة الجديد والمتعلق ببلدان الاقتصادات الصغيرة القيام بدراسة للمسائل المحددة ذات الصلة بتقديم معاملة خاصة للدول الأعضاء في المنظمة المحتمل رفعها من القائمة (لا يوجد في الوقت الحاضر سوى ملديف) والدول ذات صفة المراقب في المنظمة والمحتمل رفعها من القائمة، والتي هي بصدد الانضمام إليها (في الوقت الحاضر: الرأس الأخضر وساموا وفانواتو).

١٦٦ - أشارت مصارف التنمية الإقليمية التي فيها أعضاء من أقل البلدان نمواً إلى أنها تؤيد بوجه عام الفكرة الداعية إلى تحقيق انتقال ميسر للبلدان المرفوعة من القائمة، وذلك

والبلد المرفوع من القائمة أفضل التدابير الملائمة لكفالة تحقيق عملية انتقال ميسرة.

١٦١ - وفي هذا الصدد، يتمثل التحدي الرئيسي في كيفية جعل عملية الانتقال لا ميسرة فحسب ولكن أيضاً بداية لعملية إنمائية دينامية. فينبغي أن يكون في رفع البلد من القائمة إشارة للشركاء في القطاعين الخاص والعام بأن تحسنا مستديماً قد تحقق، فاتحاً بذلك فرصاً اقتصادية جديدة وواعدة. واقترحت اللجنة أيضاً أن يتم، قبل استعراض عام ٢٠٠٣ لقاء أقل البلدان نمواً، اجتماع خبراء، بشأن مسألة تحقيق عملية انتقالية ميسرة بوجه عام، وذلك لإلقاء الضوء على المعاملة التي يحتمل أن تلقاها البلدان المرفوعة من القائمة من شركائها المتعددي الأطراف والثنائيين الرئيسيين.

١٦٢ - وفي الختام، أكدت اللجنة على قيمة المعلومات المقدمة في إطار المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً وذلك في سياق رفع بلد ما من القائمة. وبفضل هذه البيانات (انخفاض الدخل والرأس المال البشري، والضعف الاقتصادي، وتنطوي معاً على ١٠ متغيرات اجتماعية - اقتصادية)، يتسنى إلقاء الضوء بشيء من الثقة على مواطن الضعف الرئيسية التي ينبغي أن تعالج من أجل تحقيق عملية انتقالية ميسرة. وينبغي أيضاً أن تيسر لمجتمع المانحين، وقت تحديد تدابير بعينها لتحقيق عملية انتقالية ميسرة، معلومات إضافية عن الاحتياجات الأخرى للبلد المرفوع اسمه من القائمة.

زاي - الآثار المترتبة على رفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً والمكاسب الفعلية للانتماء إلى هذه الفئة من البلدان

١٦٣ - أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالردود التي قدمها بعض شركاء التنمية لأقل البلدان نمواً على دعوة وجهت في وقت سابق طلباً لبيانات عن الطريقة التي سيتعامل بها شركاء

الواقعية على الفوائد التي اكتسبتها البلدان المرفوعة أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً. وأقرت اللجنة بوجود فجوات مختلفة فيما يتعلق بالامتيازات المحتملة التي عرضها على أقل البلدان نمواً شركاؤها في التنمية والفوائد التي اكتسبتها أقل البلدان نمواً بالفعل من صفتها تلك. وأشارت إلى قيام الأونكتاد بتقييم شامل للفوائد الفعلية المكتسبة على أساس دراسات استقصائية لبلدان محددة وشددت على أهمية نشر هذا التقييم بحلول موعد استعراض عام ٢٠٠٣ لقائمة أقل البلدان نمواً.

فيما يتعلق بتخصيص منح وقروض للبلدان التي كانت سابقاً من أقل البلدان نمواً.

١٦٧ - ومن وجهة نظر المؤسسات المتعددة الأطراف التي ظلت تقدم مساعدات إلى البلدان التي أوشكت أن ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً، فإن فقدان صفة أقل البلدان نمواً لن يؤثر بصورة تلقائية على التعاون القائم مع هذه البلدان.

١٦٨ - وللتوصل إلى فهم تام للآثار المترتبة على رفع البلدان من القائمة، تود اللجنة أن ترى المزيد من الأدلة

الفصل الخامس

أساليب العمل وبرنامج عمل اللجنة

الدورتين، على تحديد وصياغة مواضيع فرعية ذات صلة ضمن هذا الموضوع الواسع.

١٧١ - وكما طلب المجلس من اللجنة، فإن هذا التقرير يحدد المعايير التي تقترح اللجنة استخدامها في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، وهو استعراض تقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٣. ويشمل هذا، كما سبق أن اقترحت اللجنة، إعادة النظر في معاملة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، علاوة على سلامة تطبيق مبادئ وخطوط فاصلة أكثر حصرًا تحدد إدراج البلدان لأول مرة في قائمة أقل البلدان نمواً، مقارنة بالخطوط الفاصلة التي تحدد رفعها من القائمة. ويشمل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المراجع النهائية للتوصية السابقة للجنة برفع ملديف من القائمة، استناداً إلى معلومات إضافية طُلبت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠٠١. وفي الختام، تقترح اللجنة مناقشة أهمية كفالة تحقيق عمليات انتقال ميسرة من صفة أقل البلدان نمواً بالنسبة للبلدان التي أصبحت مؤهلة للخروج من القائمة.

١٦٩ - ترحب اللجنة بفرصة الإسهام في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتؤكد من جديد استعدادها لمواصلة ذلك في المستقبل. وتظل اللجنة على رأيها بأن أعمالها هي ذات طبيعة تجعل اجتماعات أفرقة الخبراء المعقودة فيما بين الدورات تسهم كثيراً في نجاح دوراتها السنوية. من ذلك مثلاً أن توصيات اجتماع الفريق العامل بشأن المنهجية التي ينبغي استخدامها لتحديد أقل البلدان نمواً، أتاحت للجنة أن تركز على طلبات قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠٠١ وأن تستجيب لها بفعالية. فهذه الأعمال التحضيرية ينبغي أن تبدأ قبل فترة معقولة من بدء كل دورة، حتى يتوفر للجنة جميع التحليلات الضرورية وتكون قادرة على تكريس مناقشاتها العامة لصياغة توصيات موضوعية وعملية في تقريرها إلى المجلس.

١٧٠ - وفي ضوء نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقبل، ترى اللجنة أن بإمكانها تقديم مساهمة محددة في مجال تحقيق منافع عامة عالمية وآليات مالية ابتكارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد وافقت اللجنة على أن يعكف بعض أعضائها، أثناء فترة ما بين

الفصل السادس

تنظيم الدورة

- ١٧٢ - عقدت الدورة الرابعة للجنة سياسات التنمية في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وحضر الاجتماع واحد وعشرون عضواً من أعضاء اللجنة وهم: السيدة ندري تيريز أسييه - لومومبا، والسيدة لورد بينيريا، والسيد ألبرت بينجر، والسيد أولاف بيركولت، والسيد يوجينيو فيغويرا ب.، والسيد شانغكوآن غاو، والسيد ليونيد م. غريغورييف، والسيد باتريك غيومون، والسيد ريو كيتشي هيرونو، والسيدة لوكا، ت. كاتسيلي، والسيدة مارجو لوريستين، والسيدة منى مكرم عبيد، والسيد ب. جاينيدرا ناياك، والسيد ميلغويي بانيتش، والسيد أول يونغ بارك، والسيدة سوشيترا بونياراتا بوندو، والسيد ديلفين ج. رويغا سير، والسيدة سيلفيا سابوريو، والسيد ناصر حسن صعيد، والسيد أودو إيرنست سيمونيز، والسيدة فونمي توغونو - بيكرستيث. ولم يتمكن عضوان من الحضور وهما: السيدة ماري إيلكا بانجيسستو والسيدة دوروتيا فيرنيك. أما السيد روبين تانسيني فقد قدم إلى نيويورك ولكنه اضطر إلى المغادرة في اليوم الثاني من الدورة لأسباب عائلية طارئة.
- ١٧٣ - وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب الذين عملوا في الدورة الرابعة:
- الرئيس:
- السيد ريو كيتشي هيرونو
- نائب الرئيس:
- السيد فونمي توغونو - بيكرستيث
- المقرر:
- السيدة لوكا ت. كاتسيلي
- ١٧٤ - افتتح الرئيس الدورة.
- ١٧٥ - أكد السيد إيان كينبيره، مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية، على أهمية المسائل التي سوف تتطرق لها اللجنة، وهي دور الصحة والتعليم في عملية التنمية ووضع معايير للاستعراض الثلاثي المقبل لأقل البلدان نمواً، ووجه الانتباه إلى نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي تطرق للمسائل المتصلة بفاعلية المعونات ودور الموارد البشرية في عملية التنمية.
- ١٧٦ - وقد توزعت اللجنة إلى ثلاثة أفرقة فرعية لمناقشة المواضيع التالية: مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، ويشمل ذلك مجالي الصحة والتعليم (موضوع الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٢ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وفاعلية المعونات، وتحسين المعايير بالنسبة لتحديد أقل البلدان نمواً، بما فيها حالة ملديف. وبعد يوم من المناقشات العامة التي أجريت حول المواضيع الثلاثة، عقدت اللجنة مداوالات في أفرقة فرعية استمرت ثلاثة أيام وناقشت مشروع تقريرها في اليوم الأخير من الدورة. وقد وضعت اللجان النهائية على التقرير باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية (البريد الإلكتروني) فيما بين الأعضاء.
- ١٧٧ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة خدمات كبيرة للدورة. وكانت الهيئات والوكالات والبرامج والصناديق التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
 - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة
- مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- مكتب العمل الدولي
- صندوق النقد الدولي
- البنك الدولي
- برنامج الأغذية العالمي

المرفق الأول

ردود الفعل المحتملة لشركاء التنمية الثنائيين إزاء رفع صفة أقل البلدان نمواً عن بلد ما

- ١ - في القرار ٤٣/٢٠٠١ المتعلق بتقرير لجنة السياسات الإنمائية، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، دعا المجلس، في جملة أمور، ذوي الصلة من شركاء التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف، إلى تزويد اللجنة بمعلومات عن موقفهم المحتمل إزاء رفع بلد من البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك قبل الدورة الرابعة للجنة المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.
 - ٢ - وقد وجه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إنابة عن اللجنة، رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدى الأمم المتحدة يطلب منها هذه المعلومات. وكانت اللجنة قد تلقت، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، ردوداً من ١٠ من شركاء التنمية: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السنويج، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية^(١).
 - ٣ - ويمكن تصنيف المعلومات التي وردت من شركاء التنمية العشرة هؤلاء وفقاً لأنواع الفوائد الرئيسية الثلاثة المذكورة وهي: (أ) الوصول إلى الأسواق وغير ذلك من التدابير المتصلة بالأفضليات التجارية؛ و (ب) تمويل التنمية، وخاصة تقديم المنح والقروض؛ و (ج) التعاون التقني.
 - ٤ - ظلت أقل البلدان نمواً، مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، تستفيد على الدوام من امتيازات محددة في إطار نظام الأفضليات المعمم لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية. ففي
- إطار نظام الأفضليات المعمم، بإمكان أي دولة متقدمة أن تمنح البلدان النامية تخفيضات في الرسوم الجمركية على الواردات دون أن تنتظر معاملة بالمثل. ولكل من البلدان المستوردة أن تحدد نظامها الخاص بها، بما في ذلك التأمين على المنتجات وحجم الواردات الخاضعة للتخفيض. ويذهب بعض البلدان المتقدمة النمو، كنيوزيلندا والنرويج وسويسرا إلى توسيع نطاق الفوائد المكتسبة من نظام الأفضليات المعمم ليشمل جميع المنتجات التي يعود منشؤها إلى أقل البلدان نمواً.
- ٥ - وهناك فوائد أخرى متاحة في الوقت الحاضر في سياق مبادرة الاتحاد الأوروبي: "كل شيء إلا السلاح". وقد ألغت هذه المبادرة الحصص والرسوم الجمركية المفروضة على جميع المنتجات الواردة من البلدان التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً، وذلك اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠١، وإن كانت عملية تحرير تجارة السكر والأرز والموز ستتم على مراحل خلال مرحلة انتقالية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.
- ٦ - يتضح من الردود المذكورة أعلاه أن البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً سوف تستثنى من نظام الأفضليات التجارية فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وهو أمر متاح حالياً في إطار مبادرة كل شيء إلا السلاح. وبالنسبة لنظام الأفضليات المعمم، أشار شريكاً من شركاء التنمية إلى أن البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً ستصبح غير مؤهلة للوصول إلى الأسواق مع إعفاء من الرسوم الجمركية و/أو إعفاء من الحصص الجمركية، وإن كان أحدهما قد أشار إلى أن القرار النهائي بشأن استمرار الأفضليات التجارية سيتم على أساس كل حالة على حدة. ولاحظت دولة أخرى أن البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً معرضة لأن تفقد الأفضليات الممنوحة لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وأشار أحد

الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. بيد أن بلداً آخر أشار إلى أن القرار برفع القيود على المعونات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً كان، في واقع الأمر، حائلاً دون استفادة أقل البلدان نمواً من برنامجها للمعونات الخاضعة لقيود وأن صندوقاً مستقلاً لأقل البلدان نمواً أنشئ، جراء ذلك، للتعويض عن هذه الخسارة. وأكد هذا البلد أيضاً على أن البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً ستصبح مؤهلة تلقائياً للاستفادة من برنامج معوناته المشروطة.

١٠ - وأشار بعض شركاء التنمية إلى أن صفة أقل البلدان نمواً ليست سوى أحد العوامل التي تحدد مستوى المساعدة المالية وأن الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً لن تترتب عليه آثار مباشرة فيما يتعلق بتقديم هذه المساعدة. وأوضح آخرون أن المعونة الإنمائية الثنائية ليست على وجه التحديد مقصورة على أقل البلدان نمواً. وأكد أحد البلدان على أن القرارات المتعلقة بمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً ستتحذ على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة مستويات الفقر وهشاشة البيئة. وأشار رد آخر إلى أن البلدان المرفوعة من القائمة ستظل تحصل على مساعدات مالية من أجل تعزيز القطاع الخاص ووسائل الاستثمار.

التعاون التقني

١١ - لم يتضمن معظم الردود إشارة محددة إلى التعاون التقني وإن كان عدد قليل منها أشار ضمناً إلى أن الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً لن تترتب عليه آثار بالنسبة للمساعدة التقنية.

الحواشي

(أ) يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير موجز للردود الواردة من المنظمات المتعددة الأطراف.

(ب) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) الجزء الأول.

البلدان إلى أن نظام الأفضليات المعمم يعطي امتيازات تختلف قليلاً عن الامتيازات المقدمة إلى البلدان التي ليست من أقل البلدان نمواً، ولكنه أكد أن على جميع البلدان المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم أن تستوفي شروطاً محددة، بصرف النظر عما إذا كانت من أقل البلدان نمواً أم لم تكن.

تمويل التنمية

٧ - تتحقق الفوائد في مجال تمويل التنمية عادة بفضل التزامات طوعية يتعهد بالوفاء بها شركاء التنمية. وفي برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(ب)، أكدت جميع الجهات المانحة من جديد التزامها الذي كانت قد تعهدت بالوفاء به والمتمثل في بلوغ هدف تخصيص ١٥,٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً (الفقرة ٢٣ ج)). إضافة إلى ذلك، طلب من البلدان المانحة التي حققت بالفعل هدف الـ ١٥,٠ في المائة، أن تكثف جهودها لتحقيق هدف الـ ٢٠,٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ (الفقرة ٢٣ ب)).

٨ - وفي إعلان بروكسل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والمعقود في بروكسل، بيلجيكا، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، تعهدت الجهات المانحة "بالوفاء على وجه السرعة بالهدف المتمثل في تخصيص ١٥,٠ في المائة أو ٢٠,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً، كما هو متفق عليه" (الفقرة ٨). وفي الإعلان، علاوة على ذلك، تعهدت الحكومات المشاركة في المؤتمر بتحسين فعالية المعونة وتنفيذ توصية تقدمت بها الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتخفيف القيود المفروضة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

٩ - وشدد أحد الردود على أن البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً لن تكون بعد الآن مؤهلة سواء للحصول على معونات غير مقيدة أو لأن تنطبق عليها أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي اتفق عليها في مؤتمر

المرفق الثاني

الامتيازات التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً
والآثار المتوقعة لرفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً
موجز المعلومات المقدمة إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(الأونكتاد)

الاستعداد لتطبيق تدابير لتحقيق عملية انتقال ميسرة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً	الأثر الافتراضي للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً	المعاملة الخاصة الممنوحة على أساس صفة أقل البلدان نمواً	مجال المعاملة الخاصة
			في مجال التجارة
يمنح معظم البلدان المتقدمة النمو (عما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) فترة انتقالية من نظام الأفضليات المعمم للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً، وهي على استعداد للنظر في منح فترة انتقالية مماثلة على الأقل للبلدان المرفوعة من نطاق المعاملة الممنوحة لأقل البلدان نمواً إلى نطاق المعاملة العادية في إطار نظام الأفضليات المعمم أو المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية.	الرفع الفوري إلى مستوى المعاملة التفضيلية الملائم للبلدان النامية الأخرى (نظام الأفضليات المعمم/النظام الشامل للأفضليات التجارية)، أو إلى مستوى معاملة الدولة الأكثر رعاية.	المعاملات التفضيلية من جانب واحد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (معاملة أقل البلدان نمواً بموجب مختلف النظم الواردة في إطار نظام الأفضليات المعمم والنظام الشامل للأفضليات التجارية).	الوصول إلى الأسواق بصرف النظر عما إذا كان البلد عضواً في منظمة التجارة العالمية أم لا
		الأفضليات المقدمة من جانب واحد في مجالات التجارة الحرة.	
			ضمن منظمة التجارة العالمية
لا توجد لدى منظمة التجارة العالمية سياسة عامة فيما يتعلق بتحقيق "عملية انتقالية ميسرة"، غير أن بالإمكان التنبؤ بالتطورات في هذا الصدد في سياق الجهود المبذولة بعد مؤتمر الدوحة للعودة إلى فكرة المعاملة الخاصة والتمييزية، وتوجيه اهتمام خاص لمشاكل الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وعدم وجود أحكام قضائية بشأن العملية الانتقالية الميسرة لا يلغي إمكانية اتخاذ بعض القرارات فيما يتعلق بتحقيق عملية انتقالية ميسرة (وخاصة بشأن الفترات الانتقالية) على أساس كل حالة على حدة في اللجان ذات الصلة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.	تخفيض الالتزامات على مدى فترة ١٠ سنوات (البلدان النامية الأعضاء).	الإعفاء من الالتزام بخفض الحواجز الجمركية.	الزراعة
	قد تضع اللجنة المعنية بالزراعة جانباً، عند الطلب، بعض الشروط المتعلقة بتقديم إخطارات سنوية.	بعض إخطارات تقدم كل سنتين فقط.	

الاستعداد لتطبيق تدابير لتحقيق عملية انتقال ميسرة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً	الأثر الافتراضي للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً	المعاملة الخاصة الممنوحة على أساس صفة أقل البلدان نمواً	مجال المعاملة الخاصة
إعطاء مهلة تصل إلى سنتين فقط (البلدان النامية الأعضاء)، باستثناء التدابير التي لا تستند إلى معايير دولية ذات صلة.	زيادة ملحوظة في المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً من جانب البلدان الأعضاء التي ستلجأ إلى استخدام ضمانات أثناء المرحلة الانتقالية.	إمكانية إرجاء تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير المتعلقة بالنظافة وصحة النباتات لمدة تصل إلى خمس سنوات وذلك بالنسبة للتدابير التي تمس الواردات.	التدابير المتعلقة بالنظافة وصحة النباتات
معاملة تمييزية ومزيد من المعاملة التفضيلية لدى وضع الشروط الاقتصادية، رهناً بحجم الصادرات.	على الدول الأعضاء الأخرى أن تنظر بصفة خاصة في إبلاغ أقل البلدان نمواً بشأن إعداد أنظمة تقنية.	ينبغي أن تراعى بوجه خاص البلدان الأعضاء من أقل البلدان نمواً لدى تقديم مساعدة تقنية.	المسوحات والملابس
على الدول النامية الأعضاء إبلاغ طلبها.	فترة انتقالية مدتها سبع سنوات لإلغاء تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي لا تتسجم مع الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.	ينبغي أن يراعى بوجه خاص الموردون الذين يقومون باستيراد منتجات من أقل البلدان نمواً وذلك لدى توزيع تراخيص غير تلقائية.	الحواجز التقنية في التجارة
على الدول الأعضاء تقديم مساعدة تقنية إلى البلدان النامية الأعضاء مع مراعاة المرحلة التي بلغتها الدولة العضو في سلم التنمية.	فترة انتقالية مدتها سبع سنوات لإلغاء تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي لا تتسجم مع الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.	أقل البلدان نمواً معفاة من الحظر المفروض على الإعانات في مجال التصدير.	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
فترة انتقالية مدتها خمس سنوات فقط (البلدان النامية الأعضاء).	نفس المراعاة الخاصة فيما يتعلق بالمنتجات القادمة من بلدان نامية.	الحظر المفروض على الإعانات الموقوفة على أداء الصادرات غير منطبق لمدة ثماني سنوات.	تراخيص الاستيراد
نفس المراعاة الخاصة فيما يتعلق بالمنتجات القادمة من بلدان نامية.	ينطبق نفس الإعفاء إذا كان دخل الفرد في البلد النامي يقل عن ١٠٠٠ دولار.	الإلغاء التدريجي للإعانات في مجال الصادرات في غضون ثماني سنوات من اكتساب "قدرة تنافسية" في مجال الصادرات في أي منتج يعينه (٣,٢٥ في المائة على الأقل من التجارة العالمية في المنتج لمدة سنتين متتاليتين).	الإعانات والتدابير التعويضية
نفس الإعفاء لمدة خمس سنوات فقط.	نفس الإعفاء لمدة خمس سنوات فقط.	الإلغاء التدريجي للإعانات في مجال الصادرات في غضون ثماني سنوات من اكتساب "قدرة تنافسية" في مجال الصادرات في أي منتج يعينه (٣,٢٥ في المائة على الأقل من التجارة العالمية في المنتج لمدة سنتين متتاليتين).	
الإلغاء التدريجي في غضون سنتين فقط أو ثماني سنوات لبعض البلدان التي ليست من أقل البلدان نمواً (٢٠) (المرفق السابع للاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية).			

الاستعداد لتطبيق تدابير لتحقيق عملية انتقال ميسرة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نموا	الأثر الافتراضي للخروج من قائمة أقل البلدان نموا	المعاملة الخاصة الممنوحة على أساس صفة أقل البلدان نموا	مجال المعاملة الخاصة
بذل جهود عامة لتشجيع مشاركة البلدان الأعضاء النامية في التجارة في الخدمات (مثلا، عن طريق الوصول إلى قنوات التوزيع والاعتراف بالمؤهلات المهنية، وما إلى ذلك).	بذل الأعضاء جهودا عامة لتزويد البلدان النامية بمعلومات تتعلق بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتطورات التكنولوجية	إعطاء أولوية خاصة لأقل البلدان نموا في تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وإيلاء "عناية خاصة" بالصعوبات التي يواجهها أقل البلدان نموا في قبول التزامات عن طريق التفاوض، وذلك في ضوء احتياجاتها الخاصة.	التجارة في الخدمات
الاعتراف بوجه عام بأن أهداف الأنظمة الوطنية لحماية الملكية الفكرية تشمل بعدا إنمائيا.	القيام بترتيبات انتقالية لتنفيذ معظم الالتزامات (5 أو 10 سنوات في بعض الحالات).	إيلاء اهتمام خاص لما تبذله أقل البلدان من جهود لتشجيع الموردين الأجانب على تقديم المساعدة في أنشطة نقل التكنولوجيا والتدريب وغير ذلك من الأنشطة بهدف تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية.	جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة
استعداد أمانة منظمة التجارة العالمية بوجه عام لتقديم مساعدة تقنية إلى البلدان النامية بناء على طلبها.	أحكام مختلفة بالنسبة للأعضاء من الدول النامية (على سبيل المثال إذا قامت دولة نامية برفع قضية، فيتعين على مجلس تسوية المنازعات أن يأخذ في اعتباره أثر التسوية على اقتصاد هذا البلد.	تقديم الدول الأعضاء المتقدمة النمو حوافز للشركات والمؤسسات الموجودة في أراضيها لغرض تشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا.	آلية استعراض السياسات التجارية
إيلاء اهتمام خاص للطلبات الواردة من أقل البلدان نموا للحصول على مساعدة تقنية من أمانة منظمة التجارة العالمية.	إيلاء اهتمام خاص للطلبات الواردة من أقل البلدان نموا للحصول على مساعدة تقنية من أمانة منظمة التجارة العالمية.	إيلاء اهتمام خاص للطلبات الواردة من أقل البلدان نموا للحصول على مساعدة تقنية من أمانة منظمة التجارة العالمية.	تسوية المنازعات
يجوز للمدير العام لمجلس تسوية المنازعات أو رئيسه أن يبذل مساعيه الحميدة بناء على طلب من أحد أقل البلدان نموا للتوصل إلى حل مقبول قبل تقديم طلب لانعقاد المجلس.	يجوز للمدير العام لمجلس تسوية المنازعات أو رئيسه أن يبذل مساعيه الحميدة بناء على طلب من أحد أقل البلدان نموا للتوصل إلى حل مقبول قبل تقديم طلب لانعقاد المجلس.	يجوز للمدير العام لمجلس تسوية المنازعات أو رئيسه أن يبذل مساعيه الحميدة بناء على طلب من أحد أقل البلدان نموا للتوصل إلى حل مقبول قبل تقديم طلب لانعقاد المجلس.	

الاستعداد لتطبيق تدابير لتحقيق عملية انتقال ميسرة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نموا	الأثر الافتراضي للخروج من قائمة أقل البلدان نموا	المعاملة الخاصة الممنوحة على أساس صفة أقل البلدان نموا	مجال المعاملة الخاصة
	ستظل أمانة منظمة التجارة العالمية تقدم، عند الطلب، مساعدة تقنية إلى حكومة أي بلد منضم رفع لتوه من قائمة أقل البلدان نموا في مجال تمويل التنمية.	مناقشات مستمرة بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها للتعجيل بانضمام أقل البلدان نموا.	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
يولي المصرف عناية خاصة للعوائق التي يعاني منها بوجه خاص بلد عضو مرفوع من قائمة أقل البلدان نموا ولمدى اعتماد هذا البلد على المعونات.	لا يعد رفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا معيارا لرفع ذلك البلد من الفئة ألف إلى الفئة باء. فمنهجية البنك الدولي فيما يتعلق برفع البلدان من هذه الفئة يقوم على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي واعتبارات الجدارة الائتمانية.	التأهل لمعاملة صندوق التنمية الأفريقي يقوم على تصنيف البنك الدولي للبلدان التي يرى أنها تفتقر إلى الجدارة الائتمانية لعدم حصولها على تمويل من البنك الدولي بشروط تساهلية (بلدان الفئة ألف أو بلدان رابطة التنمية الدولية). ويعتبر بعض بلدان الفئة باء ذات جدارة ائتمانية للحصول على تمويل مختلط (صندوق التنمية الأفريقي + موارد رأسمالية).	في مجال تمويل التنمية المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف فقط مصرف التنمية الأفريقي
يولي المصرف عناية خاصة للعوائق التي قد يعاني منها بلد عضو ولمدى اعتماد هذا البلد على المعونات	من شأن خروج أي بلد عضو من قائمة أقل البلدان نموا. وقد سبق أن تجاوز خط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي حدده المصرف أن يرفع مستوى أهلية البلد العضو من معاملة صندوق التنمية الآسيوي فقط إلى مستوى معاملة صندوق التنمية الآسيوي بموارد رأسمالية محدودة إذا كان البلد العضو لا يزال يظهر ضعفا في قدرته على سداد الديون، أو من معاملة صندوق التنمية الآسيوي فقط، إلى مستوى الموارد الرأسمالية العادية بموارد محدودة من صندوق التنمية الآسيوي إذا كان البلد العضو لا يزال يظهر قدرة أقل ضعفا فيما يتعلق بسداد ديونه.	تمنح الأهلية لمعاملة مصرف التنمية الآسيوي (مصرف التنمية الآسيوي فقط) لأقل البلدان نموا (وللبلدان التي ليست من أقل البلدان نموا) التي تعاني من ضعف قدرتها على سداد ديونها. وتمنح الأهلية لمعاملة مصرف التنمية الآسيوي بموارد رأسمالية عادية محدودة إلى بلد عضو من أقل البلدان نموا له قدرة أقل ضعفا على سداد ديونه.	مصرف التنمية الآسيوي
لا يتعلق الأمر بهائتي في الوقت الحاضر.	لم تثر في المصرف مسألة خروج هائتي من قائمة أقل البلدان نموا أو من قائمة صندوق العمليات الخاصة الذي ليست لديه سياسة رسمية فيما يتعلق بالخروج من القائمتين.	بإمكان هائتي، وهو العضو الوحيد في البنك من أقل البلدان نموا، الحصول على موارد من صندوق العمليات الخاصة الذي يعد نافذة القروض الميسرة في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

مجال المعاملة الخاصة	المعاملة الخاصة الممنوحة على أساس صفة أقل البلدان نموا	الأثر الافتراضي للخروج من قائمة أقل البلدان نموا	الاستعداد لتطبيق تدابير لتحقيق عملية انتقال ميسرة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نموا
البنك الدولي	معظم أقل البلدان نموا، بوصفها بلدان منخفضة الدخل، مؤهلة للحصول على مساعدات بشروط تساهلية من رابطة التنمية الدولية. ويمكن أيضا توسيع نطاق إمكانية الوصول بصورة مؤقتة إلى معاملات رابطة التنمية الدولية ليشمل البلدان (بما فيها أقل البلدان نموا) التي يتجاوز فيها دخل الفرد النقطة التشغيلية الفاصلة، وإن كانت ذات جدارة ائتمانية محدودة بالنسبة لإقراض البنك الدولي. علاوة على ذلك، يمكن أن تمنح الاقتصادات الجزرية الصغيرة (بما فيها بعض أقل البلدان نموا) معاملة رابطة التنمية الدولية فقط حتى وإن كان دخل الفرد فيها قد يتجاوز النقطة التشغيلية الفاصلة.	لا صلة من الناحية النظرية لرفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا بالسياسة العامة لمجموعة البنك الدولي في ما يتعلق بالخروج من القائمة.	يأتي رفع بلد من معاملة رابطة التنمية الدولية قبل فترة لا بأس بها من وصول ذلك البلد حد الأهلية لرابطة التنمية الدولية، وذلك من خلال مجموعة من موارد الرابطة والبنك الدولي، ويتوقف ذلك على اعتبارات الجدارة الائتمانية. لذلك فإن الانتقال بصورة سلسلة يدخل في العملية السابقة للخروج من قائمة معاملة رابطة التنمية الدولية في حين يعتبر الانتقال السلس من قائمة أقل البلدان نموا تدبيرا تاليا لعملية الخروج من القائمة.
في مجال التعاون التقني	بإمكان جميع أقل البلدان نموا، رهنا بطرائق التنفيذ التي وضعتها المنظمات الراعية الست (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) الحصول على مساعدات تقنية ذات صلة بالتجارة في إطار الإطار المتكامل.	الخروج من قائمة أقل البلدان نموا يلغي أهلية أي بلد كان سابقا من أقل البلدان نموا من طلب مساعدة الإطار المتكامل. غير أن خروج بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا وسبق أن بدأت فيه أنشطة للإطار المتكامل لن يترتب عليه إنهاء هذه الأنشطة.	يتفق جميع شركاء التنمية لأقل البلدان نموا بموجب الإطار المتكامل على تنظيم "انتقال سلس" لأي بلد يرفع من قائمة أقل البلدان نموا أثناء تنفيذ برنامج مساعدة تقنية بموجب الإطار المتكامل، مع خيارات تتراوح بين مواصلة الأنشطة والإلغاء التدريجي لهذه الأنشطة.
المؤسسات المتعددة الأطراف فقط	تركز وكالات الأمم المتحدة جميعها عادة بوجه خاص على أقل البلدان نموا. وتتراوح المعاملة الخاصة بين تقديم فرص لمساعدات تقنية وتقديم مساهمات مالية خاصة.	الخروج من قائمة أقل البلدان نموا يلغي مبدئيا أهلية بلد، كان سابقا من أقل البلدان نموا، للحصول على امتيازات أقل البلدان نموا.	لا يرجح أن تقوم وكالات الأمم المتحدة فجأة بوقف المعاملة الممنوحة لأحد أقل البلدان نموا قبل رفعه من القائمة.
إطار متكامل لتنمية التجارة	يكون مستحقا لأقصى معدل تقييمي وقدره ٠,٠١ في المائة من نفقات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣.	من شأن الخروج من قائمة أقل البلدان نموا أن يلغي أهلية بلد كان سابقا من أقل البلدان نموا للحصول على معاملة هذه الفئة.	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى	يكون مستحقا لخصم قدره ٩٠ في المائة من مساهمته في عمليات حفظ السلام.	من شأن الخروج من قائمة أقل البلدان نموا أن يلغي، من حيث المبدأ، أهلية بلد، كان من أقل البلدان نموا، للحصول على معاملة هذه الفئة من البلدان.	

Journal of Development Studies، المجلد ٣٦، رقم ٣ (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، الصفحات ٣١-٤٩.

(١٣) انظر باتريك غويمونت، "تخفيف وطأة الفقر من خلال إعادة تخصيص المعونة: تقلب الأوضاع والافتراضات البديلة"، ورقة مقدمة في مؤتمر المصارف الأوروبية المعني باقتصاديات التنمية، باريس، حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وباتريك غويمونت وليزا شوفيت "المعونة والأداء: إعادة تقييم"، مسودة أولية.

(١٤) يتعين أن يؤخذ في الحسبان عدم استقرار الأوضاع ومعامل التباين الإسهامي كلاهما، فيما يتعلق بالعائدات الحكومية، عند قياس إمكانية التعويل على المعونة. ويعتبر التباين الإسهامي مهماً، نظراً إلى أن المعونة قد تؤدي إلى الحد من عدم استقرار تدفقات الموارد إذا كانت قيمتها عكسية مقارنة بالإيرادات، حتى ولو كانت درجة التعويل عليها أقل منها في الإيرادات الحكومية. غير أن الأدلة التي جُمعت من ٣٦ بلداً أفريقياً، خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥، تشير إلى المعونة التي يمكن الاعتماد عليها أكثر من الإيرادات، ومن ثم فإنها تكون عاملاً مخففاً للصدمات في الإيرادات، وهي تنحو إلى الازدياد عند انخفاض الإيرادات (كولبير، المرجع السابق).

(١٥) تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٠، ...، المرفق، الجدول ١. تعتبر الأرقام الواردة هنا فيما يتعلق بعام ٢٠٠٠ أرقاماً أولية.

(١٦) المرجع السابق نفسه.

(١٧) رينيه بونيل، "فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز): هل يؤدي إلى زيادة أم تراجع النمو في أفريقيا؟"، البنك الدولي، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(١٨) بلغت التكلفة المقدرة لحدوث استجابة مناسبة للوباء المستشري على مستوى العالم ١٠ بلايين دولار.

(١٩) انظر تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871-S/1998/318).

(٢٠) انظر دافيد إيلرمان، مساعدة الناس كي يساعدوا أنفسهم: صوب نظرية للاستقلال الذاتي - المساعدة المنسقة، ورقة عمل، رقم ٢٦٩٣.

(٢١) المرجع السابق نفسه.

(٢٢) انظر مثلاً: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. <http://www.un.org.esa.africa.nepad>

(١) جريدة لجنة المساعدة الإنمائية: تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠١، المجلد ٣، العدد ١ (٢٠٠٢)، الفقرة ٢٦.

(٢) انظر مثلاً الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (<http://www.un.org.esa.africa.nepad>) أو <http://www.un.org.esa.africa.agenda.htm>) ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا (الأول والثاني)، ١٩٩٣ و ١٩٩٧ (<http://www.ticad.net/index.cfm>).

(٣) انظر أيضاً "التنمية والحكم القائمان على المشاركة: الاحتياجات الخاصة لأفريقيا": تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثالثة (٦-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.A.4).

(٤) انظر الوثيقة التي تحمل عنوان "التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" (A/AC.251/8).

(٥) بيانات عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ مستقاة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠١، الصفحة ٨٧، الجدول الرابع - ١.

(٦) المرجع نفسه، الجدول ٢٦.

(٧) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) Part One.

(٨) تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠١، الجدول ٢٩.

(٩) نشرة لجنة المساعدة الإنمائية: تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٠، المجلد ٢، رقم ١ (٢٠٠١)، الجدول ١٩؛ وتقرير التعاون الإنمائي لسنة ٢٠٠١، المجلد ٣، رقم ١ (٢٠٠٢)، الجدول ١٩.

(١٠) بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أقل البلدان نمواً: المعونة وتدفقات رأس المال الخاص والديون الخارجية: التحدي المتمثل في تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً: تقرير سنة ٢٠٠٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.II.D.21).

(١١) بول كولبير، "الاعتماد على المعونة: دراسة نقدية"، *Journal of African Economies*، المجلد ٨، رقم ٤ (١٩٩٩)، الصفحات ٥٢٨-٥٤٥.

(١٢) روبرت لنسغ وأوليفر موريسي، "عدم استقرار المعونة كمقياس لعدم استقرار الأوضاع والتأثير الإيجابي للمعونة على النمو"،

(٣٥) استنادا إلى وثيقة "فقراء بين الأغنياء: الحاجة إلى التغيير"، تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثانية (٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.00.II.A.4)، المرفق الأول.

htm أو <http://www.un.org.esa.africa.agenda.htm> ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا (المؤتمر الأول والثاني)، ١٩٩٣ و ١٩٩٧ (<http://www.ticad.net/index.cfm>).

(٢٣) كل البيانات المتعلقة بالتعليم مأخوذة من التقرير عن التعليم في العالم لعام ٢٠٠٠ (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠).

(٢٤) الاقتصاد الكلي والصحة: الاستثمار في الصحة من أجل التنمية الاقتصادية، تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٢٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢٦) داني رودريك: هل تجاوزت العولمة الحدود المقبولة؟ (Has Globalization Gone Too Far)، (واشنطن العاصمة؛ معهد الاقتصاد الدولي، ١٩٩٧).

(٢٧) انظر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني، ولا سيما الفقرة ٨٨ (ج) من المرفق الثاني.

(٢٨) انظر الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام (E/CN.5/2002/3) المعنون "تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية" المقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الأربعين (١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢).

(٢٩) انظر الفقرة ٤١ من توافق آراء مونتيري (A/CONF.198/11)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

(٣٠) انظر قرار الجمعية العامة د/٢٢ - ٢/٢٢، المرفق.

(٣١) وهي مشكلة بالغة الحدة في بعض البلدان، ومن بينها، بين أقل البلدان نمواً، الرأس الأخضر، وملاوي، وملديف، وساموا.

(٣٢) انظر تقرير لجنة السياسة الإنمائية عن الدورة الأولى (٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.A.5).

(٣٣) واقترح أيضا بحث استخدام قيم عظمى ودنيا محددة على مستوى عادي أو تقليدي (معزل عن عينة البلدان)

(٣٤) انظر *Vulnerability and Poverty*.